مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٥٢**

الخميس ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الاتحاد الروسي	السيد تشوركن	
أوغندا	السيد روغوندا	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش/السيدة غولاكوفيتش	
تركيا	السيد أباكان	
الصين	السيد وانغ من/السيد يانغ تاو	
غابون	السيد ايسوزي – نغوندي	
فرنسا	السيد آرو	
لبنان	السيد سلام	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت	
المكسيك	السيد بوينتي	
النمسا	السيد ماير – هارتنغ	
نيجيريا	السيد أوينمولا	
اليابان	السيد نيشيدا	

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد مطرف صديق، وزير الدولة بوزارة الشؤون الإنسانية في السودان.

تقرر ذلك.

وبالنيابة عن مجلس الأمن، أوجه دعوتين، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد بنجامين مكابا، رئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان.

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان.

تقرر ذلك.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بقيام الأطراف السودانية بإعادة تأكيد التزامها بتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا تاما وفي الوقت المطلوب، ويؤكد من جديد دعمه القوي للجهود التي تبذلها الأطراف في هذا الصدد. ويرحب مجلس الأمن باختتام عملية التسجيل لاستفتاء جنوب السودان بشكل سلمي في السودان، ويشجع الأطراف على الاستمرار في هذا الزخم من أجل إجراء الاستفتاءين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بشكل سلمي يتسم بالمصداقية ويعبّر عن إرادة الشعب. ويحث المجلس بشدة الأطراف في اتفاق السلام الشامل على الوفاء فورا بما تبقى من التزاماتها المتعلقة بتمويل لجنة استفتاء جنوب السودان ومكتب استفتاء جنوب السودان.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه لفريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالاستفتاءين بقيادة الرئيس بنجامين مكابا، ويرحب بالعمل الذي يقوم به، بما في ذلك البيان الذي أدلى به في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وأشار فيه إلى أن عملية التسجيل تشكل الأساس لإجراء استفتاء يتسم بالمصداقية ويعرب المجلس عن تقديره للجهود التي يبذلها المراقبون الدوليون والمحليون.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع بالغ القلق عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي. ويحثّ مجلس الأمن بشدة الأطراف على تهدئة التوترات المتصاعدة في أبيي، والتوصل فوراً إلى اتفاق بشأن أبيي وغير ذلك من المسائل المعلقة في إطار اتفاق السلام الشامل، وحل المسائل البالغة الأهمية المتصلة بمرحلة ما بعد الاستفتاء بما في ذلك الحدود والأمن والحصول على الجنسية والديون والأصول والعملة والموارد الطبيعية. ويرحب المجلس بعمل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، وبالجهود المستمرة التي يبذلها في هذا الصدد.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة في السودان في الاضطلاع بولايتها، وتحديدا فيما يتعلق بحماية المدنيين وتوفير الفرص للوصول إليهم بدون معوقات وتأمين حرية التنقل لهم.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على الضرورة الملحة لأن تقوم الأطراف بتوفير ضمانات فورية ومستمرة لسكان السودان بجميع قومياتهم، لضمان احترام حقوقهم وسلامتهم وممتلكاتهم أيا كانت نتائج الاستفتاءين، وعلى الضرورة الملحة للتركيز على أمن الأقليات وحمايتها، بما في ذلك أهل الجنوب في الشمال وأهل الشمال في الجنوب، ويحث مجلس الأمن الأطراف على كفالة أن تكون ترتيبات الحصول على الجنسية وترتيبات الإقامة متوافقة مع الالتزامات الدولية المعمول بها، وعلى عدم حرمان أي فردٍ حرماناً تعسفياً من الحصول على الجنسية. ويحث المجلس الأطراف في اتفاق السلام الشامل على احترام التزاماتها.

”ويشدد المجلس على أهمية أن تُعقد في الوقت المناسب عمليات مشاورات شعبية شاملة وذات مصداقية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وفقا لاتفاق السلام الشامل. ويؤكد المجلس أيضا ضرورة إجراء انتخابات على مستوى ولاية جنوب كردفان وفقا للجدول الزمني الذي حددته لجنة الانتخابات الوطنية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن استمرار التعاون بين أطراف اتفاق السلام الشامل يظل ضرورياً مهما كانت نتيجة الاستفتاءين. ويؤكد المجلس أهمية وفاء الأطراف بالالتزامات التي تمّ التعهد بها في بيان الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تشمل التوصل إلى حلول سلمية لجميع المسائل المعلقة، وعدم اللجوء إلى الحرب مرة أخرى، والتزام كل طرف بعدم اتخاذ أي إجراء أو دعم أي مجموعة بما من شأنه أن يقوض أمن الطرف الآخر.

”ويساور المجلس قلق عميق إزاء الحوادث العسكرية الأخيرة التي شهدها وادي هور كير وما أعقبها من تشريد للمدنيين، ويحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب التصعيد.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه لعملية السلام من أجل دارفور الجارية بقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي تستضيفها حكومة قطر. ويحث المجلس بشدة جميع حركات التمرد على الانضمام إلى عملية السلام بدون مزيد من التأخير أو شروط مسبقة.

”ويكرر المجلس التأكيد على أهمية زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام السودانية. ويؤكد مجلس الأمن مجدداً قلقه العميق إزاء تزايد حوادث العنف وانعدام الأمن في دارفور، بما في ذلك بلدة خور أبيشي مؤخرا، مثل انتهاكات وقف إطلاق النار، والهجمات التي تشنها جماعات المتمردين، وتزايد الاقتتال بين القبائل، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام، والقصف الجوي من قبل حكومة السودان.

”ويشير المجلس إلى الأهمية التي يوليها لوضع حد للإفلات من العقاب، وإلى تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في دارفور إلى العدالة. ويكرر المجلس الإعراب عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير ضد أي طرف تقوض أفعاله السلام في السودان“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/28.

أعطي الكلمة الآن للسيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): قبل أقل من ٢٤ يوماً من الموعد المحدد لإجراء الاستفتاءين، نجتاز الآن أكثر مراحل عملية السلام حساسية. وتصميم الأطراف في اتفاق السلام الشامل على تحقيق السلام والاستقرار والتعايش سيكون العامل الحاسم. وستواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالطبع، دعم الأطراف والمؤسسات المعنية والشعب السوداني بقوة خلال عملية السلام وما بعدها.

وفيما يتعلق بالاستفتاء في جنوب السودان، أحرز تقدم ملحوظ. فقد تم تسجيل الناخبين في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر. وجرت هذه العملية بشكل جيد عموماً، بدون أن تقع اضطرابات أو حوادث عنف كبيرة. والفريق التابع للأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان، الذي يمثله هنا السيد مكابا والمسؤول عن مراقبة الاستفتاءين في جنوب السودان وأبيي، قد استخلص أن عملية التسجيل كانت شفافة وخالية من أي تلاعب منظم.

ولجنة استفتاء جنوب السودان بصدد تجميع قوائم الناخبين. ووفقاً لأحدث الأرقام غير الرسمية التي نشرتها اللجنة، تم تسجيل ما يربو على ٠٠٠ ١١٥ شخص في شمال السودان، وأكثر من ٢,٩ مليون شخص في جنوب السودان. وللتوضيح، فإن هذا الرقم يستند إلى ٦٠ في المائة فحسب من مراكز تسجيل الناخبين في جنوب السودان، وعليه، فإن الرقم النهائي سيقع بوضوح بين ٣ و ٤ ملايين ناخب.

واكتمل تسجيل الناخبين في ٨ كانون الأول/ديسمبر أيضاً في أستراليا وكندا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وبريطانيا العظمى. وعدلت اللجنة الجداول الانتخابية للمراكز الأخرى التي افتتحت لاحقاً، فالمراكز الثلاثة في مصر ستغلق أبوابها في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، كما تغلق خمسة مراكز في الولايات المتحدة أبوابها في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وعدد أولئك المدرجة أسماؤهم في القائمة في البلدان الثمانية، عدا السودان، يربو الآن على ٠٠٠ ٥٧ ناخب.

كما أن التحضيرات لاستفتاء ٩ كانون الثاني/يناير تجري على قدم وساق. وتم الحصول على المعدات اللازمة. ووصلت المعدات الخاصة بالانتخابات إلى السودان وجاري توزيعها. وكذلك، استعنا بموظفين إضافيين للعمل في مراكز التصويت وبدأ تدريبهم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وبدأت مراكز جمع البيانات في الخرطوم وجوبا عملها. وإجراءات التصويت وفرز الأصوات، وكذلك خطط إعلان النتائج، هي الآن في مراحلها الأخيرة.

ولكن، في نفس الوقت، ما زالت اللجنة تواجه صعوبات في الحصول على الأموال الضرورية كما وعدت الحكومة. وعلى الحكومتين أن تسارعا إلى توفير التمويل اللازم والوفاء بمسؤولياتهما في تنظيم الاستفتاء.

وبالرغم من ضيق الوقت، فإن نجاح عملية تسجيل الناخبين يعد مثالاً لما يمكن أن يحققه الشمال والجنوب عندما يعملان معاً. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأطراف بذل جهودها وأن تحافظ على بيئة سياسية مؤاتية لإجراء استفتاء حر بدون عنف.

وبغية كفالة انتقال سلس في نهاية عملية الاستفتاء والفترة الانتقالية، لا بد للأطراف من الاتفاق على المسائل الأساسية لفترة ما بعد الاستفتاء، بما في ذلك تقاسم الموارد، وإدارة رؤوس الأموال والديون، وترتيبات الحصول على الجنسية وترتيبات الأمن على الحدود. ومن الأهمية الحيوية أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق إطاري بشأن تلك المسائل قبل

إجراء الاستفتاءين. وقد أحرز تقدم مؤخراً في المفاوضات التي ييسرها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان والولايات المتحدة وشركاء دوليين آخرين.

والنتائج التي ستتمخض عنها تلك المفاوضات سيكون لها تبعات هامة بالنسبة لعدد من أصحاب الشأن. وعلى سبيل المثال، تعد مسألة الحصول على الجنسية واحدة من أخطر المسائل. كما أن التغييرات المحتملة في وضع حقوق الملكية ستكون شاغلاً رئيسياً بالنسبة للسودانيين الجنوبيين المقيمين في الشمال والسودانيين الشماليين المقيمين في الجنوب.

والجمود الراهن بشأن مسألة أبيي أمر يبعث على الانشغال. ونشعر بالقلق بوجه خاص لعدم إحراز أي تقدم في إنشاء لجنة استفتاء أبيي ومناقشات الأطراف حول مستقبل وضع أبيي في المستقبل. وعلى الرغم من بعض التقدم البادي تحت رعاية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد، بينما يتزايد التوتر على الأرض.

إن الحساسيات السياسية والتعقيدات التاريخية المرتبطة بمسألة أبيي تزيد من صعوبة أن ينظر طرف من الأطراف في خيار يمكن أن يعتبره ناخبوه تنازلاً. ونظرا لذلك، لا يمكن للأطراف أن تسمح لنفسها بألا تسوي هذه القضية. إن التوترات والإحباط على أرض الواقع ليس من شأنهما سوى الاستمرار في الازدياد وسيجعل ذلك حل قضية أبيي أكثر صعوبة، وعلى وجه الخصوص لأن هجرة المسيرية قد بدأت فعلا.

في بيئة كهذه، يمكن لأي حادث أمني أن يحرف عملية اتفاق السلام الشامل عن مسارها. لذلك يجب على الطرفين أن يبديا القيادة المتسمة بالمسؤولية وأن يقرا بأن الحلول التوفيقية الصعبة لازمة لكفالة التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية. وتبذل الأطراف المعنية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في السودان، الجهود كافة لتشجيع القادة على الموافقة بأسرع ما يمكن على حل.

وتقتضي أحكام أخرى واردة في اتفاق السلام الشامل الانتباه الفوري. على سبيل المثال، فإن وضع اللمسات الأخيرة على تخطيط الحدود بين الشمال والجنوب ونقل القوات بعيدا عن الحدود المشتركة والرصد المشترك لتلك المناطق من قِبل الطرفين بغية تفادي إمكانية التوتر – كلها ضرورية للحفاظ على أمن الحدود بين الشمال والجنوب.

إن المشاورات الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق يجري تأجيلها أيضا. ينبغي للأطراف أن توجه انتباها أكبر إلى هذه القضايا التي تمثل فرصة لتعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب والاستقرار مستقبلا في الشمال.

ومن المهم الإشارة إلى أنه في ٦ كانون الأول/ديسمبر وقع الطرفان على اتفاق إطاري على الترتيبات الأمنية لحقول النفط ومنشآت النفط الواقعة جنوب خط الحدود الحالي. وينص هذا الاتفاق على أن تواصل الوحدات المتكاملة المشتركة توفير الأمن على الأطراف الخارجية للمنشآت النفطية حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، بينما تحمي خدمات الاستخبارات والأمن الوطنية للقوات الأمنية للسودان والشرطة السودانية الأطراف الداخلية لتلك المنشآت.

(تكلم بالإنكليزية)

وينتابنا القلق من التقارير الصادرة مؤخرا عن قيام القوات المسلحة السودانية بعمليات قصف على طول المناطق الحدودية بين ولاية شمال بحر الغزال وجنوب دارفور وفي ولاية غرب بحر الغزال. ويُزعم أن هذه الهجمات موجهة ضد حركة العدل والمساواة، ولكنها أسفرت أيضا عن إصابات في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان.

إننا نحث الحكومتين على توخي ضبط النفس ومنع تصعيد الحالة. إن دعم أي طرف لمجموعات المتمردين بعضها ضد بعض يشكل انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وأي اتهام من هذا القبيل ينبغي بالتالي أن يُسترعى إليه انتباه الآليات المناسبة التي أنشأها اتفاق السلام الشامل بدلا من أن يعالَج انفراديا وعسكريا. ونستمد التشجيع من المناقشات التي أجريت بشأن هذه القضية ضمن اللجنة العسكرية المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار أمس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر والتسوية المتوقعة لهذا النزاع خلال الاجتماع المقبل للجنة السياسية المعنية بوقف إطلاق النار، ولكن ينبغي أن نؤكد على أن العمل العسكري الأحادي يشكل تهديدا لاتفاق السلام الشامل ويجب أن يوقف مرة واحدة وإلى الأبد.

إن القيود على حرية الحركة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لا تزال تحديا رئيسيا، وبخاصة في جنوب كردفان وشمال أبيي. أحث السلطات السودانية على منع مثل تلك الحوادث ومحاسبة المسؤولين.

وتكابد بعثة الأمم المتحدة في السودان تأخيرات طويلة في تلقي تأشيرات الدخول السودانية لأفرادها، بمن في ذلك الذين تمس الحاجة إليهم للاستفتاء المقبل. وحكومة السودان تتأخر حاليا في إنجاز العمل بشأن طلبات ٣٤٨ تأشيرة دخول لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وقد أثرنا ذلك في الخرطوم وهنا في نيويورك مع الممثل الدائم للسودان. ونحث الحكومة على إنهاء معالجة طلبات تأشيرات الدخول غير المبتوت فيها دون تأخير.

وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية في جنوب السودان لا تزال هادئة نسبيا، فإنها لا تزال هشة. ولا نستبعد أيضا إمكانية أن تصبح البيئة السياسية والأمنية أكثر توترا خلال وبعد الاستفتاء.

وكما يدرك المجلس، نعمل على أساس خيارات لإمكانية زيادة قوات الأمم المتحدة في السودان، لمنع أي تدهور في الحالة الأمنية بعد الاستفتاء، ولزيادة قدرتنا على رصد إمكانية انتهاكات وقف إطلاق النار وأيضا لحماية المدنيين في كل أرجاء منطقة البعثة. ونواصل إشراك الطرفين بشأن هذه القضية. وفي هذه الأثناء تزيد بعثة الأمم المتحدة في السودان من حضورها في المناطق الساخنة، إذ تستعمل قوتها القائمة، وتعيد نشر قوات إضافية بحجم السرية في أبيي وجنوب كردفان وموقع لفريق جديد قرب الحدود بين ولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض.

إن مركز العمليات المشتركة المتكاملة في الخرطوم ومركز العمليات الإقليمية في جوبا قد تمت تقويتهما لتعزيز جمع المعلومات والتحليل في الوقت الحقيقي في كل أرجاء منطقة البعثة ولدعم أنشطة منع الصراع ورد الفعل السياسي والعسكري والإنساني السريع على الأزمة. ونحن ممتنون للاتحاد الروسي على موافقته على نشر أربع طائرات عمودية عسكرية، كانت سابقا مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، في جوبا. وسيسهم حضورها إسهاما كبيرا في كفالة تنقل البعثة. واليوم لا تزال الطائرات العمودية الأربع في عنتيبي، تنتظر الترخيص من حكومة السودان بالانتشار في جوبا. ويبدو أن الترخيص قادم.

وعلى الرغم من أن البعثة تواصل هذه الجهود، يجب علينا أن نؤكد على أن وجود قوات الأمم المتحدة بحد ذاته لن يكفي لمنع العودة إلى الحرب، إذا نشبت أعمال عدائية واسعة النطاق. ولن ينجح في صون السلام سوى التزام مثبت عمليا من قِبل الطرفين بالامتناع عن البيانات المثيرة والتمسك بآليات وقف إطلاق النار لاتفاق السلام الشامل والانخراط في حوار لتسوية الخلافات.

وعلى الرغم من أن السلطات السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، فقد صعدت بعثة الأمم المتحدة أنشطتها الحمائية عن طريق القيام بدوريات مشتركة عسكرية – مدنية ومبادرات لرعاية المصالحة على

المستوى المحلي. والهدف الشامل لاستراتيجية الحماية لبعثة الأمم المتحدة هو، أولا، منع العنف ضد المدنيين في منطقة البعثة والحد منه ووقفه عند الاقتضاء؛ وثانيا، كفالة الوصول للأغراض الإنسانية إلى السكان الضعفاء؛ وثالثا، مساعدة كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في تحمل مسؤوليتهما الرئيسية عن حماية المدنيين.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، من الضروري أن تكون البعثة قادرة على تحديد هوية المجتمعات المحلية الضعيفة والأفراد الضعفاء قبل نشوب النزاعات أو تصعيدها. ومن المهم أيضا كفالة مسؤولية الدولة على كل المستويات – المحلي والإقليمي والوطني – لمعالجة أوجه القلق هذه عن طريق الحوار والمشاورات مع المجتمعات المحلية. وعلى ضوء ذلك، فإن بعثة الأمم المتحدة في السودان قامت، وهي تحت الإشراف المباشر للممثل الخاص للأمين العام، السيد هايلي منكريوس، وتستفيد من انخراطه المباشر مع الحكومة على أعلى مستوى من مستويات السلطات السودانية، بتطبيق لامركزية أنشطتها للحماية على مستويي الولاية والإقليم حسب الاقتضاء.

ونظرا لأوجه عدم اليقين في الأشهر المقبلة، فإن الطرفين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي تستعد للحيلولة، إلى الحد الممكن، دون نشوب الأزمات الإنسانية ولتخفيف آثارها. ويشمل ذلك الجهود التي تضطلع بها الوكالات في مجال العمل الإنساني ووكالات التنمية لكفالة أن تكون تنقلات جميع السكان عبر الحدود طوعية وآمنة ومتسمة بالكرامة ومستدامة، وأن يكون في الإمكان أن يعود العائدون من الشمال إلى الجنوب بطريقة لا تثقل على قدرة المجتمعات المحلية على استيعابهم.

إن بعثة الأمم المتحدة في السودان والفريق القطري للأمم المتحدة وضعا خطة طوارئ متعلقة بالاستفتاء للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي الحالة غير المحتملة، وهي حالة أن يفضي الاستفتاء إلى العنف الواسع النطاق، يمكن أن يشرد داخليا زهاء ٢,٨ مليون من البشر ويمكن أن يتأثر على نحو سلبي ٣,٢ مليون شخص بانهيار التجارة وإيصال الخدمات الاجتماعية. وفي هذا السيناريو، قد يكون من المطلوب مبلغ يصل إلى ٦٣ مليون دولار لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ للمحتاجين. ويجري إعداد خطط مماثلة من قِبل بعثات الأمم المتحدة وغيرها الموجودة في البلدان المجاورة، بخاصة من قِبل بعثة منظمة الأمم المتحدة للتثبيت في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن نتائج الاستفتاء والمفاوضات بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء ستؤثر دون ريب في وجود الأمم المتحدة في السودان بعد تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وتدرس بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة إمكانية دينامية الصراع المستقبلي في السودان ما بعد اتفاق السلام الشامل، بخاصة في جنوب السودان حيث الحاجة إلى بناء القدرات والتنمية المؤسسية كبيرة. وسنقوم مرة أخرى بالإشارة إلى هذه القضايا والخيارات الممكنة لانخراط الأمم المتحدة، بخاصة في جنوب السودان، في التقرير القادم للأمين العام إلى المجلس.

وفي هذه المرحلة الحاسمة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل نستمد التشجيع من الالتزام المستمر من طرفي اتفاق السلام الشامل بتسوية الخلافات العالقة بطريقة سلمية. ونظرا لأن الأحداث في مطلع ٢٠١١ ستكون فريدة في تاريخ السودان نواصل حث جميع الشركاء في اتفاق السلام الشامل على تكثيف جهودهم وتقديم الدعم لجميع السودانيين بغية إجراء الاستفتاء على نحو ناجح واحترام الخيار الذي سيقوم به الناس بالموافقة على نتائجه وبتنفيذها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد بنيامين مكابا، رئيس فريق الأمين العام للاستفتاءات في السودان.

السيد مكابا (تكلم بالإنكليزية): أنا ممتن على إتاحة الفرصة لأقدم إحاطة إلى المجلس عن استفتاء جنوب السودان وأيضا لتقديم إيضاح حول دور فريق الأمين العام للاستفتاءات في السودان.

لقد كنت حاضرا في نيروبي عندما وقع اتفاق السلام الشامل، ومن الجدير بالملاحظة أننا على وشك أن نشهد، في أقل من مدة شهر، تحقيق أحد معالم الاتفاق الأساسية، وهو إجراء الاستفتاء في جنوب السودان. لقد جلب توقيع اتفاق السلام الشامل السلام لعدد كبير من الناس في السودان، وأتاح تنمية البلاد. وفضلا عن ذلك، أغاث الاتفاق بلدان وشعوب المنطقة التي تضررت من الصراع بين الشمال والجنوب في السودان. وهذا ليس إنجازا صغيرا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بممثلي طرفي اتفاق السلام الشامل اللذين هما بيننا هذا الصباح، واللذين تقع على عاتقهما المسؤولية عن إتمام تنفيذ الاتفاق بنجاح.

لقد اختتم قبل ثمانية أيام تسجيل المصوتين قبل الاستفتاء على حق تقرير مصير جنوب السودان في الشهر القادم، باستثناء عدد قليل من المراكز خارج البلاد، كما ذكر وكيل الأمين العام لوروا من توه. ولقد جرت عملية تسجيل المصوتين بطريقة سلمية ومنظمة، رغم القيود الزمنية وأوجه القصور في البنى التحتية للاتصالات والموارد المالية. ولا بد من الإشادة بلجنة الاستفتاء في جنوب السودان ومكتبها في جوبا لتغلبها على العديد من الصعوبات التي واجهتها في سير ممارسة تسجيل المصوتين.

لقد وجد موظفونا المعنيون بتقديم التقارير الميدانية – ونحن أنفسنا، أن العملية شفافة بصورة عامة، مع الإبلاغ عن عدد قليل جدا من حالات الرفض. و لم يبلغ عن نمط ملحوظ من المخالفات. ومن شأن ذلك أن يساعد في تهيئة الأرضية لإجراء استفتاء ذي مصداقية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

لقد أعلن الطرفان في اتفاق السلام الشامل تأكيدات هامة وعلنية قاطعة بشأن احترام نتيجة الاستفتاء. وقدم قادة الطرفين تطمينات إزاء وضع الجنوبيين المقيمين في الشمال والشماليين المقيمين في الجنوب، وبالتحديد فيما يتعلق بحماية حقوقهم وأمنهم. وبينما يزداد الزخم في فترة الحملة، ينبغي تكرار هذه الرسائل من التطمينات الصادرة عن القادة السياسيين في كل من الشمال والجنوب، وذلك لتهدئة القلق في أوساط السكان فيما يتعلق بانعدام اليقين بخصوص مستقبلهم، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء.

لا يوجد هناك تقدم فيما يتعلق بإجراء الاستفتاء في أبيي. ولقد أصبحت مسألة أبيي جزءا من المفاوضات الأوسع في مرحلة ما بعد الاستفتاء بقيادة فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان. ونشيد بالصبر الذي تحلى به سكان أبيي ونهيب بالطرفين أن يضاعفا جهودهما للتوصل إلى حل دائم لهذه المسألة الصعبة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتشاطر بعض الآراء بشأن كيف ينظر الفريق إلى دوره في الفترة المفضية إلى الاستفتاء. فكما أبلغ الأمين العام المجلس في أيلول/سبتمبر، إن دور الفريق هو مراقبة وتقييم عمليتي الاستفتاء في جنوب السودان ومنطقة أبيي، بما في ذلك الحالة السياسية والأمنية في الميدان. وسيشترك الفريق مع الطرفين على المستوى المناسب في اتخاذ الإجراءات التصحيحية وبالتشاور الدقيق مع الأمين العام، وإصدار البيانات العلنية بشأن الاستفتائين.

وفي لقاءاتنا مع محاورينا، أكدنا لهم أنه ليس لدينا ولاية لإصدار شهادات. وسيركز الفريق على دور المساعي

الحميدة بالنيابة عن الأمين العام. وسيبقى الفريق على اتصال وثيق مع جماعات المراقبين الدولية والوطنية لكفالة أننا نتشاطر المعلومات القيمة قدر الإمكان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد مكابا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مطرف صديق.

السيد صديق (السودان): يطيب لي في مستهل حديثي، ونحن نستشرف إطلالة العام الهجري الجديد والعام الميلادي أيضا أن أتقدم بالتهاني الحارة لسائر دول العالم وشعوبه المُحبة للسلام، وأن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر وتنظيم هذا الاجتماع بشأن السودان في هذا التوقيت الذي له أهميته ومدلولاته. كما أؤكد لكم كذلك إدراكنا التام وتقديرنا للدور الهام للولايات المتحدة الأمريكية وسائر الشركاء الدوليين في مساعدة الطرفين على تحقيق اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، وتطلعنا إلى أن يكون ذلك الدور إيجابياً وبنّاءً في ما تبقى من مراحل تطبيق الاتفاقية بما يعيننا على تجاوز تحديات المرحلة الأخيرة على نحو يفضي بنا إلى تحقيق السلام والاستقرار المستدام في بلادنا. كما أجدد لكم تأكيد والتزام حكومة السودان بإكمال ما تبقى من مسيرة التنفيذ بما في ذلك إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان والتوصل لتسوية نهائية بشأن أبيي أملاً في عقد استفتائها كذلك. ونأمل أن تسهم مداولاتنا في هذا اليوم في تقريب وجهات النظر والمواقف وصولاً إلى تسوية ما تبقى من قضايا عالقة.

لقد تابع مجلسكم الموقر من خلال التقارير الدورية التي تقدمها حكومة السودان حول موقف تطبيق الاتفاقية طيلة السنوات الخمس الماضية، والتقارير التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة، والتقارير التي تصدرها مفوضية الرصد والتقييم في ذات الشأن، ما تم تجاوزه من عقبات خلال الفترة الماضية، حيث تم ذلك في إطار الآليات المُنشأة بموجب الاتفاقية نفسها ممثلة في المفوضيات واللجان التي تضم الشريكين. وقد كان في ذلك تأكيداً على مدى تصميمنا على تطبيق كل بنود الاتفاقية وتحقيق الهدف منها وهو السلام. وهو الذي يملي علينا الآن ضرورة استيفاء الحلول الناجعة والمستدامة لما تبقى من قضايا معلقة حتى لا تؤثر على العلاقات الطيبة المتوخاة بين الطرفين عقب الاستفتاء كيفما كانت نتيجة ذلك الاستفتاء.

وحري بالإشارة هنا إلى، أنه وكما تابعتم جميعاً فإن عمليات التسجيل لاستفتاء جنوب السودان قد سارت بصورة طيبة في جميع المراكز داخل السودان وفي الكثير من دول المهجر. وسوف نوافي مجلسكم الموقر بالموقف النهائي للتسجيل بعد أن تستكمل مفوضية الاستفتاء معلوماتها. ولعل سير عمليات التسجيل بهذه الطريقة السلسة، رغم ما شابها من تجاوزات في بعض المناطق، يؤكد بدوره مدى التزام الطرفين بإجراء هذا الاستفتاء واحترام نتيجته. ويطيب لنا التأكيد على أن الدعم والمساندة، التي حظيت بها مفوضية الاستفتاء خلال مرحلة التسجيل من قبل الحكومة القومية وحكومة الجنوب، سوف يستمران في المراحل المقبلة حتى إتمام كامل عملية الاستفتاء. ونؤكد بشكل خاص على انسياب الدعم المادي للمفوضية وفقاً لميزانيتها المجازة واحتياجاتها ولن يكون التمويل عقبة في سبيل إتمام الاستفتاء. كما أؤكد لكم على انسياب عملية التأشيرات التي صادقت عليها المفوضية. ويبدو أن ما ذكره السيد آلان لوروا يحتاج إلى بعض الاستكمال. غير أن هذا الاستفتاء الذي نلتزم به كاستحقاق جوهري في الاتفاقية لا ينبغي التعامل معه باعتباره غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لا بد أن تؤدي بنا إلى استدامة الأمن والسلام والاستقرار مستقبلاً. ومن هذا المنطلق يأتي الحرص على مواصلة المشاورات وتكثيفها بين الطرفين حتى نخدم ذلك الغرض.

وكما يعرف أعضاء المجلس، وكما تم ذكره من قبل، فإن تسوية منطقة أبيي تقف الآن في طليعة القضايا المعلقة، التي نكثف الآن جهودنا، مع شركائنا في الحركة الشعبية، من أجل التوصل إلى تسوية لها، بحيث تستوعب مقتضيات المواطنة والتعايش السلمي المتوارث بين قبائل المنطقة، وتكون مقبولة لدى الطرفين. وغني عن القول إن تسوية وضع منطقة أبيي ليس مجرد ترسيم لحدود إدارية على أرض أو تقسيم لعائدات الموارد والثروات، بل هو معالجة لمستقبل حياة أكبر قوميتين عرقيتين في هذه المنطقة عبر التاريخ، وهما قبيلتا المسيرية ودينكا نقوك. ولقد ظلت تلك المنطقة جسرا رابطا بين شمال البلاد وجنوبها بفضل ذلك التعايش والتداخل القبلي عبر التاريخ، الأمر الذي يستوجب أن نراعي في معالجتها تبني المنهج الشامل وترجيح الحكمة وإعمال العقل، ما دام المنشود استدامة السلام والاستقرار.

وكما تابع أعضاء المجلس، فقد شهدت الأسابيع الماضية اجتماعين هامين للشريكين على مستوى رئيس الجمهورية والنائب الأول، وبمشاركة ودعم الرئيس ثابو أمبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي. وبالرغم من أن هذه الاجتماعات لم تسفر بعد عن نتائج حاسمة، فإن الشعب السوداني بأكمله يعلق عليها آمالا كبارا في التوصل إلى حل نهائي يقبل به الطرفان ويرضي أهل المنطقة.

غير أننا لا بد أن ننوه بخطورة الاتجاه نحو اتخاذ أي قرار أحادي بشأن هذا النزاع، بواسطة أي من طرفيه أو من إحدى القبائل الكبيرة في المنطقة، حيث أن ذلك يمكن أن يدفع بالأوضاع نحو التفجر والمجابهة. ونحن إذ نشيد بالمتابعة الدقيقة لمسألة أبيي من قبل مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وشركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، فإننا ندعو الجميع إلى أن يوجهوا هذا التشجيع المستمر صوب التأكيد على أهمية استمرار عملية التفاوض حتى التوصل إلى حل متراض عليه، مهما كانت الصعوبات. إن استمرار الطرفين في التفاوض على هذا المستوى الرفيع وتأكيد عزمهما على التوصل إلى التسوية المرتقبة يمثل الضمانة الوحيدة للحيلولة دون تصاعد التوتر في هذه المنطقة الهامة ولتجنب تحولها إلى ساحة لأي مواجهة في المستقبل.

إن تركيزنا على تسوية قضايا ما قبل الاستفتاء، مثل قضية أبيي، كما ذكرنا، وإكمال عملية ترسيم الحدود، وإكمال انسحاب قوات الحركة الشعبية إلى جنوب حدود عام ١٩٥٦، لم يصرفنا قط عن الاهتمام المماثل بمعالجة قضايا ما بعد الاستفتاء، ممثلة في مسائل الثروة والمواطنة والأمن والمياه والديون والأصول والصكوك القانونية الدولية وغيرها من القضايا المتفق عليها.

وكما تابع مجلس الأمن، فقد انخرطنا مع شركائنا منذ العام الماضي في عدد من حلقات (ورش) العمل والاجتماعات التي بحثت تلك المسائل. وقد انعقد آخر اجتماع منها في جوبا يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر الجاري وشاركتُ فيه شخصيا. وستتواصل الاجتماعات في الخرطوم خلال الأيام القادمة، ابتداء من ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، من أجل الانتهاء من القضايا التي حددها الطرفان كأولوية للإتفاق عليها قبل الاستفتاء، ومواصلة بحث بقية القضايا بغرض الانتهاء منها قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٨ تموز/ يوليه ٢٠١١.

ولقد تم خلال تلك الاجتماعات بحث القضايا بصورة تفصيلية وطرح العديد من المقترحات والمعالجات لها. وما زالت جهودنا مستمرة مع شركائنا في الحركة الشعبية بغية التوصل إلى حلول نهائية لتلك المسائل، إيمانا منا بحتمية التكامل بين الشمال والجنوب في حالتي الوحدة أو الانفصال.

ولا بد من أن نشير في هذا الخصوص إلى ما تم التوافق عليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن

الاتفاق الإطاري الذي حدد معالم وموجِّهات العلاقة بين الشمال والجنوب، بوساطة مقدرة من السيد ثابو أمبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى، حيث كان من أبرز ما اتفقت عليه الأطراف في ذلك الاتفاق التأكيد على عدم العودة إلى الحرب، إلى جانب الخيارات الاستراتيجية الأخرى التي من شأنها تعزيز الثقة ووضع اللبنات القوية لترسيخ أسس علاقة مثلى بين الشمال والجنوب تدعمها القواسم المشتركة الكبيرة بينهما، بصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء. ولعل ما أشار إليه السيد ألن لاروا بأن ما تم الاتفاق عليه في المنطقة حول حماية مناطق البترول بصورة مشتركة، لدليل على أننا نمضي قدما في الاتجاه الصحيح.

إننا ندرك تماما أن إكمال الجزء المتبقي من تنفيذ اتفاق السلام الشامل مسؤولية تقع على عاتق الطرفين بالدرجة الأولى. ولكن نظرا لأهمية وحساسية المرحلة التي نحن بصددها، وتشابك وتعقيد القضايا المعلقة التي هي قيد المعالجة الآن، فإن ذلك يستوجب أن يكون دور الدول المؤثرة، وكافة الشركاء الدوليين والمجتمع الدولي، وبصورة خاصة مجلس الأمن، دور تعزيز الثقة بين الشريكين لا بث الشكوك وزعزعة جسور التواصل بينهما في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة.

فاتفاق السلام الشامل، ذلك الإنجاز التاريخي، لم يكن إنجازا سهل المنال تم تحقيقه بين يوم وليلة حتى نجازف بفقدانه في المراحل الأخيرة من التنفيذ. بل إننا نستذكر دوما مسيرة التفاوض الشاقة وسنوات الصبر والمثابرة والتسديد والمقاربة التي أفضت بنا إلى درجة قبول حق تقرير المصير لجنوب السودان، ما دام ذلك هو السبيل إلى التوصل إلى هذا الاتفاق. وعليه، فإن الإنجاز الذي من أجله قدمنا كل هذه التضحيات يجعلنا الطرف الأشد حرصا من غيرنا على المحافظة عليه كإنجاز نعتز به، لكونه وضع حدا للحرب والاقتتال بين أبناء الوطن الواحد. لذلك فإننا نسعى جادين لإكمال تنفيذ بنوده كافة بالكيفية التي تحقق المقاصد المبتغاة من الاتفاق.

فيما يتعلق بالوضع في دارفور، أود أن أؤكد أن موقف حكومة السودان يرتكز على أن تحقيق التسوية السياسية الشاملة لقضية دارفور هو الهدف الاستراتيجي لنا. واتساقا مع ذلك كانت الحكومة الطرف الذي دأب باستمرار على تأكيد حرصه على التفاوض بعزم وجدية من أجل استكمال عملية السلام والاستقرار التي عمت معظم أرجاء دارفور، باتفاق سلام شامل للجميع. وقد تابع أعضاء المجلس جميعا مواقف وفد الحكومة في مختلف جولات التفاوض، التي تجري الآن في منبر الدوحة بدولة قطر الشقيقة، والتي نشكر لها من هذا المنبر مساعيها الصادقة والجادة، الرامية إلى تحقيق اتفاق سلام شامل تحت إشراف الوسيط المشترك جبريل باسولي، والتي نتوقع لها أن تتوج قريبا، في غضون هذا الشهر، بتوقيع الاتفاق الإطاري الشامل للسلام في دارفور، الذي سيكون مفتوحا لتوقيع بقية الحركات متى ما أقرت نهج السلام ونبذت الحرب. كما نشكر جميع دول الإقليم التي قدمت دعمها لتلك الوساطة.

ونتطلع إلى موقف قوي من مجلس الأمن يحث قيادات بعض الحركات المتمردة الرافضة علنا لخيار التسوية السياسية، المتبنية دوما للخيار العسكري، خاصة وأن مجلس الأمن قد اعتمد القرار ١٦٧٩ (٢٠٠٦)، الذي أكد فيه عزمه على اتخاذ إجراءات قوية وفعالة ضد الذين يعيقون السلام. لقد مرت أربع سنوات منذ اعتماد ذلك القرار و لم يوجه مجلس الأمن الرسالة القوية إلى رافضي السلام بالكيفية التي تحملهم على نبذ الخيار العسكري والانضمام إلى المفاوضات في الدوحة. ولعل ما سمعناه الآن، في البيان الرئاسي للمجلس، يبعث بإشارات مشجعة نأمل أن تصب في ذلك الاتجاه.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن الوضع الأمني في دارفور قد شهد تقدما ملحوظا واستقرارا في الجانب الأمني والإنساني، عدا بعض الخروق والأعمال العسكرية الطائشة ومهاجمة قوافل العمل الإنساني واختطاف العاملين في الحقل الإنساني وبعض العاملين في بعثة حفظ السلام. لقد أدى اللجوء إلى عمليات النهب والسطو وأعمال التخريب والأعمال الاستفزازية إلى اضطرار القوات المسلحة السودانية إلى التدخل لحسم بعض التفلتات التي حدثت مؤخرا باستهداف المواطنين الأبرياء وفرض إتاوات عليهم.

ولا يفوتنا كذلك أن نشير إلى أن بعض حركات التمرد في دارفور نقلت مؤخرا جزءا من قواتها إلى جنوب السودان، وقد أبلغنا شركاءنا بتلك المعلومات وإننا مستعدون للعمل معا لوضع حد لتلك الظواهر، حتى لا تفسد العلاقة بين الطرفين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد باغان أموم.

السيد أموم (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن جداً لإعطائي الفرصة مرة أخرى لمخاطبة مجلس الأمن وعرض آراء الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان. وأريد أيضاً أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكر الولايات المتحدة الأمريكية على الدعوة إلى هذه الجلسة. إنها لدلالة على الدعم المتواصل من المجلس للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، وتصميمه على صون السلم والاستقرار في السودان.

منذ زيارتي الأخيرة للمجلس، شهدنا الإنجاز السلمي لعملية تسجيل الناخبين في استفتاء جنوب السودان. فلقد تسجّل ما يزيد على ٣,٦ مليون شخص في جنوب السودان، وفي الشمال، وفي الشتات. وعلى الرغم من أن التسجيل في الشمال كان منخفضاً على نحو مخيّب للآمال، إنما هو دلالة على الشواغل والقلق لدى السودانيين الجنوبيين الذين يعيشون في شمال السودان. ومع ذلك، إن إنجاز عملية التسجيل خطوة هامة، و لم يكن بالإمكان حدوثها من دون دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ونؤكد مجدداً على أن الاستفتاء يجب أن يجري في الموعد المحدد له، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نظراً لأن إجراءه أصبح ممكناً الآن. وندعو أيضاً إلى احترام نتائجه، وإلى أن يتعاون طرفا اتفاق السلام الشامل – حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان – تعاوناً كاملاً تحقيقاً لهذا الغرض. ولن تدخر حكومة جنوب السودان جهداً لكفالة أن يجري الاستفتاء في الموعد المحدد وفي بيئة سلمية. ولا نزال نساهم بقسط غير متناسب من الأموال التي تتطلبها لجنة استفتاء جنوب السودان. وفي ذلك الصدد، ندعو شركاءنا في حكومة السودان إلى تقديم الأموال التي التزموا بتقديمها سابقا.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومة جنوب السودان للاتحاد الروسي على تزويده بعثة الأمم المتحدة في السودان بطائرات هليكوبتر، بغية دعم قدرتها على توفير المساعدة اللوجستية لإجراء الاستفتاء. ولا بد لي من التأكيد مجدداً على شكرنا لبعثة الأمم المتحدة في السودان، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمته ولا تزال تقدمه إلى لجنة استفتاء جنوب السودان، ونرحب باستمرار انخراطها في هذه العملية. ونناشد المجلس وجميع الدول الأعضاء احترام اختيار شعب جنوب السودان والاعتراف به وتنفيذه، وهو الاختيار الناجم عن الاستفتاء لأن هذا هو الأساس الوحيد للحفاظ على السلام.

وفي ذلك السياق، نرحب بعمل فريق الرصد بقيادة الرئيس مبيكي، الذي نقدّر وجوده هنا اليوم. إن عمل

الفريق لرصد العملية والتصديق على نتائج الاستفتاء سيكفل الاستقرار والانتقال السلس إلى المرحلة التالية من العملية.

ونرحب أيضاً بالبيانات التي أدلى بها مؤخراً الرئيس عمر حسن البشير. لقد التزم، بصفته زعيم البلد وحزب المؤتمر الوطني، بقبول نتائج الاستفتاء، سواء أدت إلى الانفصال أو الوحدة.

والاستفتاء، بطبيعة الحال، ليس سوى معلم على الطريق إلى هدفنا المشترك: تحقيق السلم والازدهار الدائمين للجميع في السودان. ولا نزال ملتزمين بمستقبل سلمي ومستقر ومزدهر لشعب السودان، سواء كبلد واحد أو كدولتين منفصلتين. لذلك، نشاطر أعضاء المجلس الشواغل إزاء عدم إحراز التقدم في مناقشة ترتيبات ما بعد الاستفتاء، وبطء عملية مناقشتها.

هناك حاجة ملحة إلى تحديد واضح لشروط العلاقة بين شمال وجنوب السودان بعد انقضاء الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل. وبغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، نحن ممتنون للفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، ونرحب بجهوده لإعداد الصيغة النهائية لاتفاق إطاري سيحدد المبادئ العامة التي ستحكم مستقبل العلاقة بين جنوب السودان وشماله باعتبارهما دولتين ذواتي سيادة، إنْ اختار أهل جنوب السودان الانفصال. وسيساعد ذلك في توجيه العلاقات بين الشمال والجنوب خلال فترة الاستفتاء، وسيمهد الطريق لمفاوضات بناءة بشأن كل المسائل العالقة. ونظل على استعداد للدخول في مفاوضات في أي وقت وفي أي مكان، ونجدد الالتزام أمامكم اليوم بأننا لن ندخر جهداً في التوصل إلى اتفاق مع شركائنا، حزب المؤتمر الوطني، بشأن كل الأمور المطروحة علينا.

عندما مثلنا أمام المجلس في المرة السابقة (انظر S/PV.6425)، كنا نأمل أن يتمكن الطرفان بعد ذلك بفترة وجيزة من التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة أبيي. لكن، للأسف، بالرغم من الجهود القصوى التي بذلها الرئيس مبيكي وفريقه، لم نتمكن من ذلك. ولا نزال نرى خيارين ممكنين: الأول هو إجراء استفتاء في أبيي، وفقاً لما نص عليه اتفاق السلام الشامل. ولا يزال من الممكن تقنياً إجراء الاستفتاء، الذي نعتقد أن من الممكن تنظيمه بسرعة نسبياً بالنظر إلى حجم المجتمع المحلي لقبيلة الدينكا نقوك في أبيي، إنْ أراد شركاؤنا في حزب المؤتمر الوطني الالتزام الامتثال لأحكام مقررات اتفاق السلام الشامل. وكما أشرنا في مرات عديدة، سيكون الاستفتاء جزءا من ترتيب يعطي ضمانات واضحة لقبيلة المسيرية وغيرهم من البدو للرعي والعبور بالمنطقة. والخيار الثاني هو نقل تبعية أبيي إلى جنوب السودان بمرسوم رئاسي، كما حدث عام ١٩٠٥ حين نقلت تبعيتها بأمر إداري. ومرة أخرى، ينبغي أن يقترن ذلك بإبرام اتفاق بشأن حقوق قبيلة المسيرية.

وأي اتفاق بشأن أبيي يجب أن يحترم الاتفاقات السابقة، بما في ذلك اتفاق السلام الشامل وحكم محكمة التحكيم الدائمة لعام ٢٠٠٩، الذي قبل به الطرفان برمته. لقد أعطى ذلك الحكم بالفعل جزءاً من أراضي قبيلة الدينكا نقوك لقبيلة المسيرية، متجاوزا بذلك ما تم الاتفاق عليه في إطار العملية التي حددها اتفاق السلام الشامل نفسه. وفي هذه المرحلة، ليست المسألة مسألة أرض، بل هي بالأحرى كيفية كفالة الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية لقبيلة المسيرية بأفضل صورة واحترام حقوق قبيلة الدينكا نقوك.

ونعتقد أن من الممكن التوصل إلى اتفاق يتصدى لكل الشواغل. لكن يساورنا القلق بسبب أن قبيلة المسيرية ذاتها ربما لا تدرك تماماً بعد إلى أي مدى يمكن حماية حقوقها، سواء عقب استفتاء يمارس فيه أهل الدينكا نقوك حقهم في تقرير البقاء في الشمال أو العودة إلى الجنوب، أو في إطار تدبير يتم بموجبه نقل أبيي إلى الجنوب. وتلتزم

حكومة جنوب السودان بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسألة عبر المفاوضات. ونشدد على ضرورة التعجيل بذلك، خاصة بالنظر لسرعة اقتراب موعد الاستفتاء في جنوب السودان.

وتشاطر حكومة جنوب السودان المجلس القلقَ بشأن الحالة في دارفور والآثار الجانبية المحتملة على العلاقات بين الشمال والجنوب وتجدد العمل العسكري هناك. نحن ندعم دعماً كاملاً عملية السلام في دارفور، ونجدد دعوتنا للأطراف كافة للعودة إلى المفاوضات. وتؤيد حكومة جنوب السودان تسوية شاملة لمسألة دارفور من خلال عملية شاملة تضم الأطراف كافة. ولن يحقق ذلك اتفاق بين طرف واحد لا غير والحكومة في الخرطوم. وعلاوة على ذلك، ليس هناك من حل عسكري في دارفور. ولا يمكن أن يأتي الحل إلا من خلال المفاوضات السياسية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل يقود السودان إلى التحول الديمقراطي. ولن يتحقق الاستقرار من خلال الإقصاء.

ولحكومة جنوب السودان، من جانبها، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، مصلحة واضحة في الاستقرار في جميع بقية أنحاء السودان، بما في ذلك دارفور. وعلى ضوء الاعتماد المتبادل لدينا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي مع الشمال، فإننا نحرص على تعزيز السلام والاستقرار في جنوب السودان وشماله على حد سواء. إننا نستمر في التواصل مع أطراف الصراع في دارفور بهدف تشجيعها على التفاوض لإنهاء الحرب. ونؤمن بأن على جميع الأطراف في دارفور العودة إلى المفاوضات بهدف إرساء السلام الشامل.

وفي هذا السياق، تود حكومة جنوب السودان أيضاً أن ترحب بالمناقشات مع شركائها في الخرطوم لتعزيز الاتفاقات القائمة بشأن توفير الضمانات الأمنية المتبادلة. وينبغي أن تتضمن هذه الاتفاقات التزامات بأن يمتنع الطرفان عن دعم الوكلاء العسكريين أو أي جماعات مسلحة أخرى تعمل على زعزعة الاستقرار في أي من الإقليمين. وباسم الحركة الشعبية لتحرير السودان، أعلن بوضوح هنا أن لا مصلحة لنا في دعم الجماعات المسلحة، ونتوقع من حزب المؤتمر الوطني أن يعلن الشيء نفسه فيما يتعلق بجماعات الوكلاء العسكريين التي ربما يقوم بدعمها في الجنوب. وعلى ضوء أهمية الرهانات في الفترة المقبلة، يجب على كلا الطرفين أن يلتزما بصون الاستقرار والسلام.

أشكر أعضاء المجلس على انشغالهم واهتمامهم المستمرين بهذه الفترة الحرجة في تاريخنا. وأشكركم مخلصاً، سيدتي الرئيسة، على عقدكم هذه الجلسة وعلى اهتمامكم الشخصي بالسلام في السودان ودعمكم له. وأود أن أختم كلمتي بالقول بوضوح للمجلس إن النتيجة التي نرغب فيها جميعاً، بالرغم من أننا قد أحرزنا الكثير من التقدم، ليست مؤكدة تماماً، لكننا، بمساعدة المجلس ودعمه المستمر، نستطيع أن نحقق السلام المستدام في السودان. ويجب أن يظل مجلس الأمن متيقظاً في هذه اللحظة الحرجة من تاريخنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أموم على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس مكابا على تقريره، والسيد لوروا على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بحضور سعادة السيد صديق وسعادة السيد أموم في قاعة المجلس، وأشكرهما على بيانيهما الإيجابيين.

من الضروري، ونحن ندخل في الأسابيع القليلة الأخيرة قبل استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان، أن يفي الطرفان بالتزامهما بالتنفيذ الكامل، وفي الوقت المحدد، لاتفاق السلام الشامل، وأن يظل المجتمع الدولي متحداً في دعمه له. ونرحب بالالتزامات التي سمعناها من الطرفين اليوم.

كما نرحب باطراد التقدم في التحضير لاستفتاء جنوب السودان في ٩ كانون الثاني/يناير. وقد شجعتنا بشكل خاص عملية التسجيل، التي انتهت في داخل البلد في ٨ تشرين الأول/ديسمبر. كما نرحب بتقييم فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان الذي أفاد بأن عملية التسجيل كانت شفافة، وخالية من أي تلاعب منظم، وأنها قد وفرت الأساس لاستفتاء يتسم بالمصداقية. ونحث الطرفين على كفالة الحفاظ على هذا التقدم الجيد.

بيد أن هناك بعض المسائل البالغة الأهمية التي لم تتم تسويتها بعد. نحن قلقون بشكل خاص من عدم إحراز تقدم بشأن أبيي. ولا تزال التوترات هناك تتصاعد في ظل عدم التوصل إلى حل سياسي. ونحث كلا الطرفين على التحلي بالمرونة وبالدور القيادي في التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن. وكذلك نذكّر كلا الطرفين بالحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق بشأن بعض المسائل الأخرى ذات الأهمية الأساسية والطويلة الأمد بالنسبة للشمال والجنوب على السواء. من المهم بشكل خاص التوصل إلى اتفاق على المواطنة، ستطمئن السودانيين في الشمال والجنوب بأن حقوقهم ستحترم أياً كانت نتيجة الاستفتاء. بالإضافة إلى ذلك، لا نزال يساورنا القلق بسبب مسائل حقوق الإنسان في السودان عموماً، ونشدد على ضرورة احترام الحقوق الأساسية للمواطنين كافة، بمن فيهم النساء.

وكما قال الوزير صديق في هذا الصباح، ندرك أن الطرفين السودانيين قطعا شوطا طويلا خلال السنوات الخمس الماضية، وأنهما سيظلان بحاجة إلى العمل معا من أجل تحقيق السلام والرخاء لجميع أبناء الشعب السوداني، أيا كانت نتيجة الاستفتاء. ونلاحظ التزام الطرفين الثابت بعدم العودة إلى العنف ونحثهما بقوة، تماشيا مع ذلك الالتزام، على احترام أمن بعضهما بعضا والإحجام عن أي عمل يهدف إلى تقويض ذلك. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى ممارسة ضبط النفس في هذه الفترة الحرجة.

وأخيرا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في دارفور. من المهم بشكل حيوي ألا تغيب الأحداث الجارية هناك عن نظر المجلس. ويجب علينا العمل بشكل مكثف مع جميع الأطراف المعنية في سبيل إيجاد تسوية سياسية سلمية وشاملة للجميع وتحقيق العدالة والمصالحة في المنطقة. ونرحب بالدور الذي يضطلع به كبير الوسطاء جبريل باسولي وبالدعم الذي تقدمه حكومة قطر، ونحث الجماعات المتمردة كافة على الانضمام إلى عملية السلام بدون إبطاء وبلا شروط مسبقة. وينبغي لهذا المجلس أن يكون مستعدا للنظر في اتخاذ تدابير صارمة ضد من يرفضون القيام بذلك.

وفي ذلك السياق، نشعر بالقلق إزاء استئناف الأعمال القتالية بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وندعو الطرفين إلى احترام التزامهما بالسلام.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية في دارفور، بما في ذلك أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في خور أبيشي وغيرها من الحوادث التي أدت إلى تشريد المدنيين. ويجب تحسين إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام إلى السكان في دارفور ولا بد من وقف عمليات الاختطاف.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لوروا ورئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان، فخامة الرئيس بنيامين مكابا، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أشكر ممثل حكومة السودان، السيد مطرف صديق، وممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان، السيد باقان أموم، على بيانيهما.

لا يزال التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل أمرا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار في السودان والمنطقة بأسرها. ومنذ توقيع الاتفاق، حدثت تطورات هامة ونشيد بالطرفين بخصوص جوانب الاتفاق التي نُفذت حتى الآن. وترحب أوغندا بالالتزامات التي قطعها الطرفان بحل القضايا المعلقة. ومن الضروري حل تلك القضايا المعلقة، وخاصة أبيي، من أجل السلام والأمن والاستقرار في السودان.

وثمة مسألة تتطلب قيادة مستمرة، ألا وهي كفالة إجراء الاستفتاء في جنوب السودان في موعده وأن يعقد في أجواء من الحرية والتراهة وأن تحظى نتيجته بالمصداقية والاحترام. ونرحب باستمرار الالتزامات التي أبداها الطرفان بإجراء الاستفتاء وباحترام نتائجه.

ونرحب بالانتهاء من تسجيل الناخبين بنجاح في ٨ كانون الأول/ديسمبر. ومما يثلج صدورنا إقبال الناخبين الذين يحق لهم التصويت بأعداد كبيرة على التسجيل. ونشجع مفوضية الاستفتاء على كفالة تنفيذ الخطوات الأخرى في العملية في الوقت المناسب وبطريقة شفافة.

وترى أوغندا أن من الضروري التوصل إلى اتفاق عملي بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وفي ذلك الصدد، نشيد بالفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، برئاسة فخامة الرئيس مبيكي، على عمله. ولا يزال تيسير الفريق للمفاوضات أمرا هاما للانتهاء منها بنجاح وفي الوقت المناسب.

ولا يزال دعم المجتمع الدولي أمرا حاسما خلال هذه الفترة. والمنطقة ملتزمة بدعم الطرفين. وأعاد المشاركون في اجتماع القمة الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي عقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في أديس أبابا، التأكيد على التزام الدول الأعضاء في الهيئة بدعم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، ولكنهم شددوا أيضا على ضرورة استمرار دعم السودان خلال فترة ما بعد الاستفتاء من أجل السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية في السودان.

وختاما، تقدر أوغندا عمل فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان، بقيادة الرئيس مكابا، ونثني أيضا على بعثة الأمم المتحدة في السودان على العمل الطيب الذي تقوم به في السودان.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لوروا والرئيس مكابا ووزير الدولة السوداني للشؤون الإنسانية، السيد مطرف صديق، والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، السيد باقان أموم، على حضورهم وعلى عروضهم.

الآن وقبل بضعة أسابيع من إجراء الاستفتاء، ينبغي بذل كل الجهود لكفالة أن يجرى التصويت في موعده المقرر. ويجب على السلطات في الخرطوم وجوبا ومفوضية الاستفتاء وجميع أصحاب المصلحة بذل قصارى جهودهم ليتسنى الانتهاء من هذه المرحلة الحيوية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ويجب تخفيف المخاوف بشأن التحضيرات. وفي ذلك الصدد، نرحب بالالتزام الذي قطعه الطرفان في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بعدم العودة إلى العنف وتسوية نزاعاتهما. غير أننا نشعر بالقلق إزاء إلقاء قنابل من قبل حكومة السودان على حدود ولايتي بحر الغزال وجنوب دارفور في الأيام الأخيرة، والذي أدى إلى تشريد سكان مدنيين. وندعو الطرفين إلى المحافظة على الثقة المتبادلة وإلى وقف أعمال العنف على الفور.

إن عملية التصويت يجب أن تتسم بالتراهة والشفافية. ونشر عدة بعثات لمراقبة الانتخابات في السودان، وخاصة من الاتحاد الأوروبي، سيمكن من الحصول على

مؤشرات بشأن ظروف عقد الاستفتاء. وعلى فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين، برئاسة السيد مكابا – والذي أود أن أشيد بعمله – أن يقدم للمجتمع الدولي صورة واضحة عن مجمل إجراءات الاستفتاء.

وقد أحطنا علما بالبيان المشجع الصادر عن الفريق في نهاية فترة التسجيل. غير أننا لاحظنا أيضا شواغل الفريق بخصوص اللجان الشعبية في الشمال والتي يبدو أنها أثنت بعض الناخبين المحتملين عن التسجيل. ونولي اهتماما شديدا لملاحظات فريق السيد مكابا وللاستنتاجات التي سيقدمها مستقبلا.

والتحضير للاستفتاء هو أيضا تحضير لتبعاته. ونثني على جهود الرئيس مبيكي وجهود الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لإجراء مناقشات بشأن قضية أبيي والمسائل المتعلقة بمرحلة ما بعد الاستفتاء. غير أننا نشعر بالقلق إزاء عدم الاتفاق في هذه المرحلة بشأن قضية أبيي. ونشجع الطرفين على مواصلة جهودهما وعلى تقديم التنازلات الضرورية في الوقت المناسب بغية التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

لقد أُبلغنا بأن الممثل الخاص هايلي منكريوس نُقل إلى المستشفى. وأود، في هذا المقام، أن أشيد بعمله على رأس بعثة الأمم المتحدة في السودان وأن أتمنى له الشفاء العاجل. ونشجع البعثة على مواصلة جهودها ونرحب بقيامها بإعادة نشر موظفيها لتعزيز وجودها في مناطق التوتر المحتمل.

وفي السياق الحالي، يجب ألا ننسى دارفور. فالحرب بين القوات المسلحة السودانية والجماعات المتمردة مستمرة، كما أظهره القتال الدموي في خور أبيشي يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر والذي أسفر عن تشريد ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ مدني. ومن الضروري إيجاد حل سياسي. في ذلك السياق، يجب على المجلس مواصلة تقديم دعمه لجهود الوساطة المشتركة في الدوحة. ومن غير المقبول أن يستمر بقاء الجماعتين المتمردتين الرئيسيتين خارج تلك العملية. وندعوهما إلى الانضمام إلى المناقشات بدون تأخير أو شروط مسبقة.

يجب على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من جانبها، مواصلة جهودها لحماية المدنيين، عملا بولايتها. ونحن نشجع القوة على تكثيف جهودها لتعزيز موقفها وتنفيذ استراتيجيتها لحماية المدنيين على جميع المستويات وفي جميع الظروف. وفي ذلك الصدد، لا يزال إحراز التقدم ممكنا وضروريا. ولا بد أيضا من رفع العقبات التي تحول دون حرية تنقل القوة.

أختتم بياني بتذكير الأعضاء بعد بضعة أيام من الإحاطة الإعلامية المثيرة للقلق التي قدمها المدعي العام مورينو – أوكامبو إلى المجلس بأنه لا يمكن تحقيق السلام بدون تحقيق العدالة في دارفور. ولا يمكن أن تمر الجرائم التي تم ارتكابها هناك بدون عقاب. ولذلك ندعو إلى تعاون جميع الدول مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لقرار المجلس ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فخامة الرئيس مكابا، رئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتاء في السودان، ووكيل الأمين العام لوروا على إحاطاتيهما الإعلاميتين الثاقبتين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأونرابل مطرف صديق وزير الدولة للشؤون الإنسانية والأونرابل باقان أموم وزير السلام وتنفيذ اتفاق السلام الشامل في حكومة جنوب السودان، على بيانيهما.

في البداية، ترحب اليابان بانتهاء عملية التسجيل لاستفتاء جنوب السودان بصورة سلمية في البلد. ونحن نقدر تقديرا عاليا أيضا التزامات طرفي اتفاق السلام الشامل بإجراء استفتاء جنوب السودان في ٩ كانون الثاني/يناير من

العام المقبل كما هو مقرر، واحترام نتائجه بغض النظر عن محصلته.

يراقب المجتمع الدولي عن كثب التطورات في السودان. ومع ذلك، فإن العنصر الأهم هو الإرادة السياسية والالتزام من الأطراف المعنية، وأنا واثق بأن الأطراف السودانية يمكنها وستستمر في القيام بدورها في ذلك الصدد. ومن المشجع أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية تقدم إسهامات كبيرة أيضا.

كما تعرب اليابان عن تقديرها لعمل الرئيس مكابا والرئيس مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، من أجل دعم الجهود التي يبذلها طرفا اتفاق السلام الشامل.

من أجل التخفيف من حدة المخاوف المحتملة والقلق فيما بين الناس في الجنوب، ينبغي إبلاغ السكان مقدما بشأن العملية برمتها والفترة الزمنية المتوقعة بين التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج النهائية. ومن المستحسن أيضا أن يتشاور الفريق المعني بالاستفتاء مسبقا مع اللجنة المعنية باستفتاء جنوب السودان، وطرفي اتفاق السلام الشامل، والرئيس مبيكي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان ومراقبي الاستفتاء الآخرين بشأن الترتيبات بعد الانتهاء من التصويت. اليابان مستعدة للمساعدة في إجراء استفتاء حر ونزيه بإيفاد مراقبيها للاستفتاء في نهاية هذا الشهر.

ترحب اليابان بالمشاورات المكثفة التي تجري على مستوى عال بين طرفي اتفاق السلام الشامل لمناقشة مسألة أبيي والمسائل المتعلقة بمرحلة ما بعد الاستفتاء بما في ذلك المواطنة والموارد الطبيعية. ونحث كلا الطرفين على تسريع تلك المناقشات لتسوية المسائل المعلقة.

من الضروري المحافظة على العلاقة الجيدة بين الشمال والجنوب بعد الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل من أجل دعم الاستقرار في السودان. ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي الاستمرار في مساعدة الطرفين. وقررت اليابان، من جانبها، صرف مبلغ جديد قدره حوالي ٧٠ مليون دولار للمساعدة الإنسانية.

فيما يتعلق بدارفور، تؤكد اليابان مجددا دعوتها الجماعات المسلحة في دارفور مثل حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان – فصيل عبد الواحد إلى المشاركة في المفاوضات في إطار عملية السلام في الدوحة والمشاركة البنَّاءة بالنيابة عن سكان دارفور. ونشعر بالقلق من الحوادث الأخيرة التي أدت إلى نزوح المزيد من المشردين داخليا. ويحدونا الأمل في أن هذا لن يؤثر على العلاقات بين الشمال والجنوب. إن الحالة الأمنية في دارفور وعلى طول الحدود مسألتان تثيران قلقا بالغا. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة في السودان والاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على المحافظة على التزامها الراسخ بحماية المدنيين.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب وفد بلدي عن الامتنان على الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح ويرحب بالمناقشة البنِّاءة التي جرت هذا الصباح. ونحن نعتقد أنه أيا كانت نتيجة الاستفتاء، فإنها لن تحدد مستقبل جنوب السودان ومركزه فحسب، ولكنها ستؤثر بشكل كبير على الحالة السياسية العامة في المنطقة أيضا.

يأمل الاتحاد الروسي أن تمهد نتائج الاستفتاء الطريق لعملية التسوية في مرحلة ما بعد الصراع وتعزيز التنمية المستدامة في السودان. ونرحب بالالتزام القوي من جانب حكومة السودان بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إجراء الاستفتاء بشأن تقرير مصير جنوب البلد بصورة سلمية وفي الوقت المناسب.

ينوه وفدي بالسلوك السلمي والمنظم للطرفين في عملية تسجيل الناخبين للاستفتاء. ونتفق مع تقييم فريق الأمين العام المعني بالاستفتاء في السودان بأن الانتهاء من تلك العملية سيرسي الأساس للتصويت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وسيحترم الاتحاد الروسي اختيار سكان جنوب السودان أيا كان، ولكن من الأهمية بمكان ألا تحكم الجهات الخارجية مسبقا على نتائج الاستفتاء. ويجب أن ندرك أنه من المرجح أن تستغرق عملية فرز أصوات الاستفتاء وقتا طويلا. ويعول بلدي على الدور البناء المطلوب من فريق الأمين العام الاضطلاع به في ذلك الصدد. ونرحب بالحوار الجاري فيما بين الأطراف السودانية بشأن طائفة واسعة من المسائل ذات الأهمية في فترة ما بعد الاستفتاء.

تمثل تسوية حالة أبيي مسألة ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الروسي. ونحن مقتنعون بأن الأطراف السودانية قادرة على حل مجموعة واسعة من الخلافات التي نشأت فيما بينها، مع التعويل على استعداد المجتمع الدولي لتقديم كل الدعم اللازم.

يشكل التعاون في المستقبل فيما بين الأطراف السودانية مفتاح التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك الفترة الانتقالية التي تمتد لستة أشهر بعد إجراء الاستفتاء. إن الأمر الأهم هو صون السلام في السودان وبالتالي ضمان الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وبالطبع، فإن فرص تحقيق تلك النتائج ستتحسن إذا أمكن التوصل إلى اتفاق سياسي عام في دارفور في أقرب وقت ممكن.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس مكابا على إحاطته الإعلامية الشاملة، وكذلك وكيل الأمين العام لوروا. ويسعدنا حضور وزير الدولة صديق والسيد أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان ونشكرهما على بيانيهما.

في الأسبوع الماضي، زار وزير الخارجية النمساوي سبيندليغر السودان وأجرى محادثات مع كبار ممثلي حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان مع الرئيس مبيكي. وعاد الوزير سبيندليغر بفهم مفاده أن كلا الجانبين ملتزمان بإجراء الاستفتاء في الوقت المحدد، ولكن عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل في مجملها وكذلك الحالة السياسية في الشمال والجنوب ما زالتا هشتين.

لذلك ترى النمسا أن من الأهمية بمكان أن يبعث المجتمع الدولي برسائل إيجابية: رسالة إلى الخرطوم مفادها أن هناك فرصة للدخول في مرحلة جديدة من العلاقات مع المجتمع الدولي حالما تم تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ورسالة إلى الجنوب مفادها أن المجتمع الدولي مستعد للمساعدة في بناء القدرات والتعاون الإنساني والإنمائي بالطبع شريطة ألا تتخذ قيادة الحركة الشعبية أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تصعيد عسكري. وفي الوقت نفسه، وبصورة أكثر تحديدا، فإن النمسا مقتنعة بأنه ستكون هناك حاجة ماسة لأن تشارك الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى والاتحاد الأوروبي بنشاط في بناء السلام في الجنوب في مرحلة ما بعد الاستفتاء، وفي الشمال أيضا إذا أبديت الرغبة في ذلك.

ونرحب بالتقدم الجوهري المحرز في أعمال التحضير للاستفتاء، ولا سيما اكتمال تسجيل الناخبين وإجرائه بشكل سلمي ومنظم. وفي هذا الصدد، نقدر عاليا وندعم تماما عمل فريق الرصد الرفيع المستوى. لقد نشر الاتحاد الأوروبي بعثة لمراقبة الانتخابات، راقبت أيضا عملية التسجيل.

وفي ما يتعلق بترتيبات ما بعد الاستفتاء، ينتابنا القلق بشكل خاص بشأن القدرة على حل مشكلة الجنسية، حيث أن ذلك قد تنتج عنه بؤر صراع خطيرة. وعرضت النمسا تقديم المساعدة التقنية في مجال الجنسية. وبدعوة من الطرفين،

ناقشنا ذلك العرض مع المحاورين في الشمال وفي الجنوب في تشرين الأول/أكتوبر، وخلال زيارة أخيرة قام بها وزير خارجيتنا. ورغم ذلك، هناك حاجة لإحراز مزيد من التقدم، ولا سيما في أعمال التحضير للاستفتاء في أبيي. وينبغي أيضا إجراء التحضيرات للمشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وسيكون تعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب وكفالة حقوق الإنسان جميعا مهمة في تلك العملية بغية ضمان سلام واستقرار دائمين. كما أن الإدماج الكامل للمرأة في تلك العمليات يكتسي أهمية بالغة.

لقد أعرب مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، يوم الاثنين، ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عن استعداده لتنشيط المشاركة مع حكومة السودان وإقامة حوار طويل الأمد. ويولي الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء، بما فيها النمسا بالطبع، أهمية كبيرة لإيجاد حل دائم لعبء ديون السودان. والتزم الاتحاد الأوروبي، في مجلس الشؤون الخارجية، بأن يدرس عن كثب الدعم المحتمل للجهود الدولية الرامية إلى تخفيف الدين.

ونظرا للحالة الأمنية المتوترة في الجنوب بسبب حركات التمرد والنشاط العسكري وتدفق الناس الذين ينتقلون من الشمال إلى الجنوب، نناشد قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني تفادي الصراع وكفالة الاستقرار الإقليمي وحماية المدنيين. إن التخطيط للطوارئ من جانب بعثة الأمم المتحدة في السودان مهم. وتكتسي حرية انتقال البعثة للوفاء بمهامها أهمية حاسمة.

وتؤيد النمسا بقوة التيسير الذي يقوم به فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، وكذلك عمل كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، جبريل باسولي. ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل وقف العمليات الحربية وإحراز تقدم في مفاوضات الدوحة.

ونندين بصفة خاصة اختطاف حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني والعنف ضد المدنيين داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وحولها. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق سراح ثلاثة مواطنين لاتفيين يعملون في برنامج الأغذية العالمي. ونطالب بالإفراج الفوري عن حافظ سلام هنغاري تابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونحث جميع الأطراف على السماح بحرية الوصول إلى كل من هو في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دور مهم تضطلع به في حماية المدنيين. إنها تحتاج إلى الدعم الكامل من حكومة السودان وكل الأطراف المعنية الأخرى. ولا بد من كفالة العودة الطوعية والآمنة لعدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا في دارفور. ونؤيد بقوة جميع الجهود التي تبذل لتعزيز آليات مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة والمساءلة والمصالحة.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة المهمة عن السودان. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام آلان لوروا على إحاطته الإعلامية بشأن أعمال التحضير للاستفتاءين المقرر عقدهما في السودان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ترحب نيجيريا بحضور الرئيس السابق بنجامين مكابا، الذي سيضطلع بدور رئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتائين في السودان. لدينا ثقة كبيرة في قدرته على الاضطلاع بالمهام المناطة به. وأود أيضا أن أرحب بسعادة السيد مطرف صديق، وزير الدولة بوزارة الشؤون الإنسانية

في السودان، وكذلك السيد باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان. وأشكرهما على منظوريهما.

إن مختلف البيانات التي سمعناها هذا الصباح ليست مطمئنة فحسب بل وتقدم تأكيدا على استعداد والتزام الأطراف باتفاق السلام الشامل بالتزاماتها. وتشير البيانات، في الواقع، إلى أن أعمال التحضير لإجراء استفتائين حرين ونزيهين وموثوقين في مسارها، ولاسيما في جنوب السودان. ولذلك كان اكتمال عملية تسجيل الناخبين علامة بارزة، نحيي عليها كلا من لجنة الاستفتاء في جنوب السودان ومكتب الاستفتاء في جنوب السودان.

وفي الظروف الراهنة، هناك التزام بتشجيع طرفي اتفاق السلام الشامل على تبديد مناخ الخوف وانعدام الثقة وبناء الثقة في الاستفتائين المتبقي عليهما ٢٤ يوما فقط. إن الخطوة الأولى لتحقيق ذلك هي وقف الأطراف لكل العمليات الحربية والأنشطة العسكرية، ولا سيما عمليات القصف الأخيرة في وادي نهر كير. ولا بد أن يضاعف طرفا اتفاق السلام الشامل، الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني جهودهما ويظلا ملتزمين بالتنفيذ الكامل للاتفاق.

وينبغي للمفاوضات التي أطلقت ترتيبات ما بعد الاستفتاء عقب مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه، بمساعدة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، أن تثمر الآن عن نتائج جوهرية. وينبغي، في الواقع أن تكثف الأفرقة العاملة الأربعة التي شكلت لتنظيم المفاوضات انخراطها بشأن ترسيم الحدود والجنسية وتقاسم الثروة والتعاون الاقتصادي وحقوق الرعي والأمن.

ويكتسي تعيين لجنة استفتاء أبيي وبدء المشاورات الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق أهمية أيضا، ولا سيما أن العمليتين منصوص عليهما في اتفاق السلام الشامل. ونحث لجنة استفتاء جنوب السودان على أن تكمل بسرعة طبع بطاقات الاقتراع للعملية بأسلوب شفاف بغية تعزيز الثقة في العملية. ومن المهم تحقيق الوضوح بأسرع ما يمكن بشأن وضع الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب بعد الاستفتاء. وينبغي أن تخف لهجة الخطابة.

وعلى الطرفين التزام بالسعي إلى توفير مزاج من التعايش السلمي منصف وعميم الفائدة، سواء في وحدة أو بشكل منفصل. وللأمم المتحدة والمجتمع الدولي دور بارز في كفالة استفتائين حرين ونزيهين وتحقيق نتيجة مناسبة. ومن المهم بشكل حاسم أيضا أن نحدد الإطار للتفاعل والحوار بين الشمال والجنوب قبل عقد الاستفتائين. ونحث الطرفين على إزالة كل القيود على تحركات موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان.

وفي ما يتعلق بدارفور، ترحب نيجيريا بتكثيف المناقشات للتوصل إلى اتفاق سلام. ومن المشجع أن اتفاق السلام النهائي بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة المتمردة سيوقع في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ونحيي في هذا الصدد كبير الوسطاء المشترك باسولي ونحث كلا من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد محمد نور، على الانضمام إلى عملية السلام. ويسعدنا أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تسرع الخطوات اللازمة لإنشاء لجنة لوقف إطلاق النار وآلية مشتركة للرصد.

وأخيرا، نشكر الدول الأعضاء التي التزمت بالمساهمة بقواتها والدول التي قدمت خبرات لوجستية وفنية. وسيقطع ذلك شوطا كبيرا في المساعدة على حل بعض المشاكل اللوجستية التي تواجه حاليا الأعمال التحضيرية للاستفتاء في السودان.

السيد إسوزيه – نغوندية (غابون) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة قبل بضعة أسابيع من الاستفتاء الذي سيجري في جنوب السودان، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كما نشكر الرئيس مكابا والسيد ألان لوروا على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين تناولتا بشكل مفيد الشواغل الرئيسية الثلاثة المتعلقة بمسألة جنوب السودان: عملية الاستفتاء، والتطورات في المفاوضات على ترتيبات مرحلة ما بعد الاستفتاء، والمشاورات الجارية فيما بين الأطراف بشأن مركز أبيي.

إننا نرحب بوجود الوزير مطرف صديق ممثل السودان وبوجود الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، السيد باغان أموم.

إن عملية تسجيل الناخبين التي جرت في ظروف من السلام والوئام، تم استكمالها في ٨ كانون الأول/ديسمبر. ويشكل ذلك نقطة تحول حاسمة في التحضير للاستفتاء الذي سيجري في ٩ كانون الثاني/يناير. كما أنه يشكل برهانا على إرادة الطرفين على مواصلة تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وترحب غابون بذلك وتشجع الطرفين على مواصلة العمل في ذلك الاتجاه.

وذلك الزخم الإيجابي الذي عززته الأعمال التحضيرية يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الاستفتاء سيكون متسما بالمصداقية وشفافا وحرا، وبأن نتائجه ستكون مقبولة لدي الجميع. ونحن ندرك أننا سنستطيع التعويل على قيادة الرئيس مباكا ونعيد التأكيد على دعمنا له.

غير أننا نشعر بالقلق حيال الصعوبات التي تواجهها لجنة الاستفتاء في تأمين الميزانية. ويحث وفد بلدي الأطراف على الوفاء بالتزاماتها في ذلك المجال لتمكين اللجنة من الوفاء بمهمتها.

وفيما يتعلق بترتيبات ما بعد الاستفتاء، فإن المشكلة التي نشأت عن التأخير الكبير في المفاوضات – ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاء من ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وحرية تنقل السكان، ومسائل الجنسية وتقاسم الثروات – تظهر حجم المهمة التي ما زالت تنتظرنا على طريق تحقيق السلام الدائم في السودان. ويسعد غابون أن جهود الرئيس مبيكي قد أدت إلى وضع إطار قادر على توجيه المناقشات بشأن تلك المسائل الهامة.

ومهما كان هذا التقدم المحرز متواضعا، فإنه يجب أن يلقى الدعم. وفي ذلك السياق، نشجع الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسائل في أقرب وقت ممكن بغية ضمان استمرار التعاون بين الشمال والجنوب، أيا كانت نتيجة الاستفتاء.

إن المفاوضات على استفتاء أبيي ما زالت في حالة من الجمود. وهناك مجالات مختلف عليها أكثر مما ينبغي، والوقت ينفذ بسرعة. وما فتئت غابون تعتقد أن تلك المحادثات يجب تكثيفها. وينبغي الترحيب بمبادرة الرئيس مبيكي للجمع بين القادة من الخرطوم وجوبا بشكل منتظم. ويؤيد وفد بلدي تلك الاستراتيجية بقوة. ونحن على اقتناع بأن الاتفاق النهائي على أبيي من شأنه أن يكون حفازا للتغلب على التحديات القائمة الأخرى. وينبغي للمجلس أن يستمر بتشجيع جهود الطرفين للتغلب على تلك التحديات.

ولا يسعني أن أختتم بياني قبل أن أثني على الدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في السودان في القطاعات الأمنية والسياسية والإنسانية. فمن خلال ضمان حماية حرية تنقل السكان، ظلت البعثة قادرة على تهيئة بيئة مؤاتية لعملية السلام. ونشجع الطرفين على التعاون الكامل مع البعثة.

إننا لا نستطيع أن نظل غير مبالين إزاء الوضع في دارفور، حيث تواجه عملية السلام هناك المزيد من التأخير

بدون أن تسفر عن نتائج. وتؤيد غابون الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل استعادة السلام في المنطقة. إننا نرحب بالتزام حكومة السودان بأداء دور فعال في إطار تلك الجهود. كما أننا نشجع حركة التمرد على المشاركة في عملية السلام.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس مكابا وأن أشكره على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى عمله الهام بوصفه رئيسا لفريق الأمين العام المعني بالاستفتاء في السودان. وأرجو منه أن يتكرم بنقل تقديرنا المماثل إلى زملائه في الفريق.

لقد لاحظت مع التقدير البيانين اللذين أدلى بهما الوزير مطرف صديق والسيد باغان أموم، وأود أن أشكر وكيل الأمين العام ألان لوروا على إحاطته الإعلامية التفصيلية والشاملة.

إننا نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد استُكملت عملية تسجيل الناخبين للاستفتاء في جنوب السودان بطريقة سلمية، ويبدوا أنه أمكن الوصول إلى عدد كبير من الناخبين في جنوب السودان.

وقد أُدلي ببيانات وبُذلت جهود، وما زالت تبذل، من جانب كلا الطرفين بغية منع استعمال القوة لحل النزاعات بينهما، بما في ذلك من خلال نشر وحدات متكاملة مشتركة لحماية حقول النفط. ومع أنها تسير ببطء، فإن المفاوضات على مسائل ما بعد الاستفتاء تحرز تقدما، ويبدو أن طرفي اتفاق السلام الشامل ما زالا منخرطين فيها.

ومع ذلك، ما زالت هناك شواغل هامة، مثل التمويل غير الكافي للاستفتاء في جنوب السودان، وحالة عدم الاستقرار التي طرأت مؤخرا في منطقة شمال بحر الغزال، وتفاقم التوتر في أبيي.

كما أن هناك ما يدعو إلى القلق في دارفور. فمن المقلق، على سبيل المثال، أن اتفاق السلام في دارفور قد تعرض إلى مزيد من التقويض مع استئناف العمليات العدائية بين القوات السودانية المسلحة وجيش تحرير السودان فصيل ميني ميناوي. ومما يؤسف له، كذلك، استمرار الأعمال العدائية بين أطراف أخرى، بالإضافة إلى القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. ويتعين على الأطراف التصدي لهذه الشواغل وغيرها لكي يجري الاستفتاءان في بيئة يسودها الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني.

إننا لعلى ثقة بأن القيادة السودانية سترقى إلى مستوى التحدي وستتمكن من تلمس الطريق وسط صعوبات الأسابيع القادمة لتقود السودان إلى شاطئ الأمان. وذلك يقتضي، في المقام الأول، اتخاذ كل التدابير الممكنة لإجراء الاستفتاء الحر والمنصف في جنوب السودان، في الوقت المطلوب، ولتنفيذ نتائجه. وهذا هو الأساس اللازم للسلام الدائم في السودان، ولذلك لا غنى عنه.

ومن الأمور الأساسية الأخرى إيجاد حل سلمي لمسألة أبيي. إننا نهيب بالطرفين أن يبديا أقصى قدر من المرونة والحنكة السياسية في التصدي لهذه المسألة.

إن كفالة الأمان واحترام حقوق الأقليات في الشمال والجنوب يكتسي أهمية قصوى. فشعب السودان له الحق في أن ينعم بالأمان والسلام.

وأخيرا، سيحتاج الطرفان إلى الصبر والشجاعة بغية إنجاح المفاوضات على الترتيبات الرئيسية لمرحلة ما بعد الاستفتاء.

وأمام جميع تلك المهام الصعبة، تبرز أهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن الأطراف السودانية ستواصل التعاون مع هذه المنظمة. كما أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تمثل أمرا بالغ الأهمية.

ونحن نعيد التأكيد على دعمنا لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

ونظرا لأن هذه المناسبة ربما تكون المرة الأخيرة التي نجتمع فيها بحضور طرفي اتفاق السلام الشامل قبل الاستفتاء، يحدوني الأمل في أن هذه الرسائل الأساسية ستحظى بالاحترام وتؤخذ في الاعتبار الكامل لدى اتخاذ القرارات خلال الأسابيع القادمة، التي ستحدد مستقبل السودان والمنطقة دون الإقليمية. ونحن على ثقة بأنهما يدركان تماما مسؤولياتهما الهامة ومستعدان وقادران على أداء دوريهما التاريخيين بوصفهما صانعي سلام.

السيدة تشولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى التقدم بالشكر لوكيل الأمين العام ألان لوروا والرئيس بنجامين مكابا، رئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتاء في السودان، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والثريتين بالمعلومات. ونرحب بمشاركة معالي السيد مطرف صدّيق، وزير الدولة بوزارة الشؤون الإنسانية في السودان، والسيد باغان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان.

وأود أن أؤكد دعم البوسنة والهرسك لتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذاً كاملاً وفي حينه. وفي هذه المرحلة، لا بد للأطراف في الاتفاق أن تضاعف جهودها للوفاء بالتزاماتها وواجباتها.

وإذ نضع في الحسبان ضيق الوقت المتبقي على الاستفتاء، من الأهمية الفائقة أن ينتهي كل العمل الإجرائي في وقت ملائم. ولذلك، ندعو الأطراف إلى الحيلولة دون أي تأخير آخر في عملية الاستفتاء. وفيما يتعلق بتسوية مسألة أبيي، يقلقنا أن الأطراف لم تتفق بعد بشأن أهلية الناخبين.

أما بالنسبة لعملية ما بعد الاستفتاء، فإن إنشاء أفرقة عاملة بشأن اقتسام الثروة والمواطنة وترتيبات الأمن والصكوك القانونية الدولية، إلى جانب الإنشاء المتوقع لأمانة مشتركة للمفاوضات، تمثل كلها خطوات إيجابية. ولكن، ينبغي أن تجرى العملية بسرعة أكبر.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والفريق التابع للاتحاد الأفريقي في تيسير وتكثيف المفاوضات بين الأطراف بشأن المسائل المعلقة. ومن الأهمية الأساسية أن تواصل الأطراف الحوار بروح التوافق بغية التغلب على الخلافات حول مسائل رئيسية في اتفاق السلام الشامل، ومن بينها الحدود واقتسام الإيرادات والمواطنة وأبيي.

ونشيد بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان ومشاركتها في عملية التحضير للاستفتاءين وفي إجرائهما، وأيضاً لما تقدمه من دعم فني ولوجستي للعملية. ونشعر بالارتياح لخطط الطوارئ التي أعدتها البعثة لمواجهة التحديات التي قد تنشأ خلال هذه الفترة العصيبة.

أخيراً، تدعم البوسنة والهرسك بالكامل الجهود التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين إلى إزالة كل القيود أمام حرية تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان والسماح لها بممارسة ولايتها.

السيد إربكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): على مدى السنوات الخمس الماضية، عملت الأطراف في اتفاق السلام الشامل معاً في سلام على معالجة مشاكلها ودفع هذا التقارب التاريخي قدماً. وكانت هناك نجاحات، مثلما كان ثمة إخفاقات، ومع ذلك، واصلت الأطراف العمل على نفس المسار، وساد الاستقرار معظم الوقت. ونحن نثني على الأطراف لالتزامها بالسلام والشجاعة التي أبدتها في ظروف صعبة.

لقد بلغنا الآن المرحلة الأخيرة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي هذه المرحلة، يجب أن تنصب كل الجهود على ضمان إجراء الاستفتاءين في إطار من الحرية والنزاهة والشفافية والمصداقية، وفي حينهما وبطريقة سلمية. وهذه جميعها نقاط مهمة، لأن النتائج التي قد يُطعن في صحتها قانوناً سوف تثير الجدل، لا في السودان وحده، بل وعلى صعيد الرأي العام الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب باستكمال عملية تسجيل الناخبين.

ومن جهة أخرى، وبمجرد انتهاء العملية على نحو سليم، يتعين على الأطراف كافة أن تحترم نتائج الاستفتاءين. وتركيا ترحب بالبيانات الرفيعة المستوى للغاية التي أُدلِي بها في هذا الصدد خلال الأيام الأخيرة. ونرحب أيضاً بالالتزام السياسي الذي أبدته الأطراف بإيجاد حلول سلمية لجميع المسائل المعلقة وعدم اللجوء إلى الحرب مرة أخرى، وعدم قيام أي طرف بما من شأنه تقويض أمن الطرف الآخر. وهذه كلها بيانات سياسية بالغة الأهمية ويجب مواصلة العمل في إطارها حتى النهاية.

ومستقبل السودان الآن في أيدي السودانيين. وسيكون الخيار لهم في الاستفتاءين، ولكن أيا كانت نتيجة التصويت، سيظل التكافل قائماً بين جميع أبناء الشعب السوداني، بصرف النظر عن جنسهم أو ديانتهم، وما إذا كانوا في الشمال أو في الجنوب. والحاجة إلى إيجاد حلول تكفل التعايش السلمي بين مختلف الفصائل لن تتغير بعد كانون الثاني/يناير؛ بل إنها ستصبح أكثر إلحاحاً. ولذلك، فإن معالجة كل ترتيبات ما بعد الاستفتاء على نحو شامل تكتسي أهمية حاسمة، ونحن نرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد بالفعل. ونشجع الأطراف على مواصلة العمل على هذه المسائل حتى بعد الاستفتاء.

إن أبيي مسألة حيوية الأهمية. ولا بد من إيجاد حل تفاوضي ومتوازن وقابل للبقاء. وعلى الأطراف أيضاً أن توفر ضمانات مستمرة بحماية حقوق جميع السكان المستضعفين في هذا الوقت العصيب. ويجب أن يكون المجتمع الدولي والأمم المتحدة على استعداد لدعم كل هذه الجهود، ولكن لا بد أن يأتي السلام من الداخل. فما من دعم خارجي يمكن أن يحل محل الإرادة السياسية لأصحاب الشأن السودانيين في التمهيد لمستقبل سلمي، أو أن يكون بديلاً لها.

فيما يتعلق بدارفور، تدين تركيا كل الاعتداءات ضد المدنيين وموظفي الإغاثة الإنسانية والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتطالب بتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونهيب بكل الحركات المتمردة في دارفور أن تنضم إلى عملية السلام في الدوحة بدون إبطاء وبدون شروط مسبقة. فالحالة الإنسانية لا يمكن معالجتها على نحو سليم إلا بعد استتباب الأمن، ولن يتسنى ذلك ما دامت مجموعات المتمردين تؤثر العدوان العسكري على الحوار السياسي. ولا بد أن تكون هناك تداعيات حقيقية على جماعات التمرد التي تطيل أمد النزاع. ولا يمكننا أن نقبل بالتعنت. وتركيا تؤيد جهود الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تأييداً كاملاً.

إن السودان ليس وحده الذي يقترب بسرعة من منعطف حاسم؛ فعزم المجتمع الدولي على صون السلام والأمن سوف يختبر أيضاً في الأيام المقبلة. ولدينا عدد وافر من الآليات والعمليات والهياكل، فضلاً عن المشاركة الرفيعة المستوى. وترجمة ذلك المستوى الرفيع من الجهد إلى نجاح لن تكون سهلة. واتفاق السلام الشامل ليس مجرد مجموعة من الآجال الزمنية التي يتعين الالتزام بها؛ بل هو ترتيب سياسي سيفضي على الأرجح إلى تفتيت بلد كبير جداً وشعبه إلى اثنين. وهذه ستكون تجربة عصيبة، قد لا تظهر فوائدها إلا على الأجل الطويل.

وإذ بلغنا هذه المرحلة، لا بد لنا الآن ألا نقلل من فداحة التحديات التي تنتظرنا في فترة ما بعد اتفاق السلام

الشامل، بما في ذلك ما يتعلق بالمهمة الجسيمة لبناء الدولة في جنوب السودان. وفي التحليل النهائي، فإن المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في أن يكون انخراطه السياسي المستمر في هذه العملية مفيداً في النهوض بذلك الهدف الأساسي الأهمية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن التزام تركيا المستمر بالسلام والأمن في السودان والمنطقة، ودعمنا الكامل للجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

السيد سلام (لبنان): أود، بداية، أن أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أنضم إلى الذين سبقوني في توجيه الشكر للرئيس مكابا على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده وزملائه في فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءين في السودان. وأشكر كذلك معالي الوزير مطرف صديق والسيد باغان أموم على بيانيهما.

نحن أمام أسابيع من الموعد المصيري الذي اختاره قادة السودان في اتفاقهم التاريخي في عام ٢٠٠٥ لإجراء استفتاء حول مصير الجنوب، إضافة إلى عدة استحقاقات أخرى، أُنجِز منها الكثير حتى الآن بفضل تعاون الأطراف الموقعة على اتفاق السلام الشامل والجهود الخيِرة للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية، من بينها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

وما استكمال عملية تسجيل الناخبين إلا خطوة إيجابية من بين الكثير من الخطوات التي تمت حتى الآن، وبرهنت على التزام زعماء السودان والتعهدات التي قدموها أمام شعبهم وأمام العالم بعدم العودة إلى العنف، واحترام بنود الاتفاق، والنتيجة التي سيؤول إليها الاستفتاء. وقد أعادوا التأكيد على ذلك مرارا.

ونحن، إذ نحيي هذه الجهود والتضحيات التي قدمت من قبل جميع الأطراف، ندعو، اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى ضرورة مواصلة هذه الطريق التي أنهت حربا امتدت عقودا وجلبت معها الكثير من الضحايا والخراب والويلات. وكلنا يعرف الكلفة الهائلة على كل المستويات لعودة الحرب – لا سمح الله – إلى السودان.

وندعو المجتمع الدولي إلى متابعة تخصيص كل العناية اللازمة في سبيل مؤازرة السودان وتفهّم حاجاته والعمل على مساندته سياسيا واقتصاديا.

وهناك العديد من القضايا التي تحتاج إلى متابعة مثل وضع منطقة أبيي، وقضايا ما بعد الاستفتاء كالجنسية وكيفية تقسيم عائدات النفط والمياه والديون.

إن إجراء الاستفتاء لا يجب أن يكون غاية بحد ذاته. فالتعايش والتعاون ما بين الشمال والجنوب يجب أن يستمرا في مطلق الأحوال، وأيا كانت نتيجة هذا الاستفتاء.

ويحدونا الأمل والتفاؤل بإجراء الاستفتاء في ظروف سلمية ونزيهة تتيح للشعب أن يختار مصيره بحرية.

ونجدها مناسبة للإشادة بالجهود التي تقوم بها قطر لاستضافة محادثات السلام حول دارفور التي نأمل أن ينضم إليها كل الأطراف للتوصل إلى اتفاق نهائي لطالما انتظرناه ودعونا إليه.

ونحن على أبواب العام المقبل نستذكر الاستحقاقات الانتخابية العديدة التي تمرّ بها دول المنطقة، ونعلم مدى تلازمها وتداخل تأثيراتها إضافة إلى استحقاقات مشتركة أخرى مثل القضاء على أعمال العنف التي يقوم بها جيش الربّ للمقاومة، وندعو إلى إعادة العمل بالاتفاقات الأمنية الحدودية بين دول المنطقة مثل الذي جرى بين السودان وتشاد لما في ذلك من فائدة في سبيل استقرار المنطقة.

ونشيد بما تقوم به كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في

دارفور في السودان ونؤكد على ضرورة الحصول على موافقة الأطراف المعنية قبل أي زيادة محتملة لعديد القوات الدولية. ونثني على جهود كل من الرئيس مبيكي، والسيد منكاريوس، والسيد غامباري، والسيد باسولي، وكذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في هذه الظروف الدقيقة والمصيرية التي يشهدها السودان.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): من المشجع أن أعضاء المجلس ينضم إليهم اليوم ممثلا السودان الشمالي والجنوبي ووكيل الأمين العام لوروا والسيد مكابا للتداول بشأن قضايا مهمة تتعلق بالسودان.

إن الحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية في السودان هو في مصلحة الشعب السوداني. وهو يفضي أيضا إلى السلام والتنمية في المنطقة وعلى القارة الأفريقية. ومنذ عقد المجلس جلسة رفيعة المستوى بشأن السودان في الشهر الماضي (انظر S/PV.6424) ما تزال عملية السلام في السودان تحرز التقدم. وتسجيل الناخبين للاستفتاء في جنوب السودان قد اختتم على نحو سلس. ونحن نشيد بالسودان الشمالي والجنوبي والاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة على جهودها لتحقيق ذلك الهدف.

ونأمل أن يحافظ السودان الشمالي والجنوبي على زخمها، وأن يعجلا بالاستعدادات للاستفتاءين وأن يكفلا أن يجرى الاستفتاءين بطريقة سلمية وحرة وشفافة ومنصفة، امتثالا لاتفاق السلام الشامل. وندعو المجتمع الدولي إلى إيجاد ظروف مؤاتية للاستفتاءين والامتناع عن إصدار حكم مسبق على النتائج.

وينبغي ألا يتخذ أي طرف إجراء أحاديا. ومهما كانت النتائج فإن السلام والاستقرار في السودان والمنطقة ينبغي ضمانهما. وتأمل الصين أن يعتز الشمال والجنوب بالسلام المحقق بشق الأنفس، وأن يواصلا الحوار والتشاور على قدم المساواة وأن يتوصلا إلى اتفاق في وقت مبكر على ترسيم الحدود وأبيي وتقاسم الثروة وغيرها من القضايا العالقة. وذلك ذو مغزى كبير بالنسبة إلى السلام والاستقرار على المدى البعيد للسودان والمنطقة.

وتعتقد الصين أن تحقيق نتائج موضوعية في وقت مبكر في عملية دارفور السياسية والتوصل إلى اتفاق سياسي شامل يمثلان الضمان الرئيسي للسلام والاستقرار والهدوء في دارفور على الأمد البعيد. وبدون عملية سياسية نشيطة لن يحل السلام أو الاستقرار في دارفور، ولن تكون هناك حماية للمدنيين أو المساعدة الإنسانية أو التعافي الاقتصادي أو إعادة الإعمار. إننا نحث مرة أخرى الجماعات المسلحة خارج عملية الدوحة السياسية على الانضمام فورا إلى محادثات السلام دون أي شروط مسبقة.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود نحن بدورنا أن نشكر السيد لوروا والسيد مكابا على إحاطتيهما القيمتين. ونود أن نرحب على نحو خاص بحضور السيد مطرف صديق والسيد باغان أموم معنا هنا اليوم.

قبل التاريخ المحدد لتنفيذ أحد الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام الشامل بأيام قليلة، ما تزال الحالة تطرح تحديات كبيرة على الطرفين وعلى المجتمع الدولي، على النحو الذي سمعناه. نعتقد أن لدى الطرفين ميزة كبيرة لأنهما تمكنا، بفضل العمل الواسع النطاق لجهات فاعلة وطنية ودولية هامة، من تحديد خطوات ضرورية لمنع عودة إلى الصراع المسلح، وأنشأ الآليات الضرورية لإجراء الحوار لضمان التفاهم بينهما.

ولكن، على الرغم من التقدم المحرز المشجع، نعتقد بأنه لا يزال من اللازم بذل مزيد من الجهود لتحقيق التقدم بشأن بعض القضايا الأساسية.

ولا شك أن الأولوية الفورية هي إجراء الاستفتاء في التاريخ المحدد في الاتفاق. وإكمال تسجيل الناخبين هو

لا شك خطوة مشجعة أخرى وهي تحملنا على مواصلة الاستعدادات المتبقية بإلحاح. والتمويل الكامل للجنة الاستفتاء ضروري في هذه المرحلة من العملية، ولذلك نعيد ذكر دعوتنا للطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما في ذلك الصدد.

إن الاستفتاء ونتائجه هي طبعا جزء من هذه العملية ويجب أن تكون شفافة قطعا حتى تكون انعكاسا مقنعا لإرادة السكان في الجنوب. وفي هذا السياق نعتقد أن دور فريق الأمين العام المعني للاستفتاء ذو أهمية غير عادية، ولذلك نعيد ذكر دعمنا الكامل للسيد مكابا وسائر أعضاء الفريق وثقتنا بهم.

إن الافتقار إلى اتفاق على الحالة في أبيي مصدر للقلق بسبب الهشاشة التي يمثلها بالنسبة إلى العملية برمتها. يجب علينا ألا نغفل بأي شكل من الأشكال الحاجة إلى وضع الأساس لترتيبات ما بعد الاستفتاء تكون ضرورية للانتقال السلمي في أمد قصير ولإقامة علاقات مستقرة على الأمد الطويل.

ونود أيضا أن نعيد التأكيد على أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يكونا على استعداد كامل للرد بسرعة في أي سيناريو. وعلى الرغم من أن المشهد مشجع فإنه لا يزال محفوفا بالغموض، ويجب علينا أن نبقى بيقظة مستعدين لتقديم المساعدة اللازمة ولضمان رفاه السكان المدنيين.

يجب ألا نغفل الحالة في دارفور حيث الحالة على الأرض تبعث على القلق، وخصوصا الحالة الأمنية. ونؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى إنهاء الأعمال العدائية وإلى عودة جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

وختاما، نود أن نؤكد على أنه ينبغي لنا، نظرا للصعوبات المتوقعة في الأسابيع القليلة القادمة، أن نكرر دعوتنا إلى الهدوء والحكمة. وإذا استطاع قادة السودان أن تكون لهم هذه الفضائل فإنهم سيقدمون إسهاما قيما في الحفاظ على السلم والاستقرار اللذين كان مواطنوهم يدعون إليهما خلال هذه السنوات الخمس الماضية وهم يدعون إليهما بنفس القوة اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي ببعض الملاحظات بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام آلان لوروا والرئيس مبيكي والوزير صديق والأمين العام أموم على مشاركتهم اليوم.

أظهر المجلس، في الأشهر الأخيرة، وحدة غير مسبوقة في دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي والمجلس التكلم بصوت واحد بشأن السودان وإلا فإنه قد يتيح الفرص للمفسدين. لقد انتهت عملية التسجيل للمشاركة في الاستفتاء، بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بشكل سلمي وموثوق. وسيكون إجراء استفتاء ناجح في جنوب السودان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مهما للسلام والاستقرار في السودان في الأجل الطويل. وكانت عملية التسجيل خطوة مهمة نحو ذلك الهدف. ويشير إنجاز عملية التسجيل في السودان على نحو فعال إلى أن الاقتراع يمكن بل ولا بد أن يتم الانتهاء منه في موعده.

وكما ذكرنا اليوم، يبقى مركز آبيي بدون حل. إن رئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي، الرئيس مبيكي، يعمل بنشاط مع طرفي اتفاق السلام الشامل لإيجاد سبيل للمضي قدما في هذه المسألة المهمة. وتؤيد الولايات المتحدة الأمريكية جهوده تماما. ولا بد أن يحترم أي حل في ما يتعلق بمستقبل منطقة أبيي الحقوق المؤكدة قانونا لأهل تلك المنطقة، ولا بد أن يتم التوصل إليه بموافقة الطرفين.

نحن نواجه أيضا المزيد من التحديات الإضافية بما في ذلك إجراء استفتاء جنوب السودان نفسه بصورة فعالة. ونحث الجانبين على كفالة بيئة شفافة وآمنة وخالية من العوائق للحملة الانتخابية والاقتراع. ونحث حكومة السودان وحكومة جنوب السودان على الوفاء بالتزاماتهما المالية تجاه لجنة استفتاء جنوب السودان ومكتب استفتاء جنوب السودان بأسرع ما يمكن. فهذا التمويل ضروري لإجراء الاستفتاء.

ولا بد أن يقوم الطرفان بتسوية مسائل اتفاق السلام الشامل العالقة الأخرى، مثل ترسيم الحدود وإجراء استفتاءات شعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ولا بد أن يتوصلا إلى اتفاق بشأن مسائل ما بعد اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك الجنسية وأمن الأقليات والسكان الضعفاء، مثل الشماليين في الجنوب والجنوبيين في الشمال. وبالنسبة للمسألة المهمة المتعلقة بالمواطنة تحث الولايات المتحدة الطرفين بقوة على التوصل إلى اتفاق يتماشى مع الالتزامات الدولية السارية ولا يحرم بشكل تعسفي أي فرد من حقوق المواطنة.

وأود أن أشيد بالأمم المتحدة على جهودها بينما تساعد طرفي اتفاق السلام الشامل على تنفيذ الاستفتاء، بما في ذلك عن طريق توفير وتوزيع بطاقات الاقتراع. ونناشد طرفي الاتفاق التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وتيسير حرية الوصول والتنقل بشكل كامل وبدون عائق لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

لكن هذه الجلسة تأتي، للأسف، في مرحلة حاسمة، مرحلة شابتها أعمال عنف مزعجة. وتدين الولايات المتحدة بقوة أعمال حكومة السودان في خور آبيتشي، بجنوب دارفور. لقد سمعنا تقارير تبعث على القلق العميق مفادها أن القوات المسلحة السودانية منعت تنقل المدنيين، ثم نهبت القرية وأحرقتها. وتستحق هذه التقارير الاهتمام الجدي من جانب المجلس والاستجابة الفعالة من جانب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وتود الولايات المتحدة أن تذكر جميع الأطراف، وكذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومقر الأمم المتحدة، بأن ولاية البعثة بموجب الفصل السابع تأذن لها بالقيام بالمسؤوليات المكلفة بها بإذن حكومة السودان أو بدون إذنها. وإذ نستثمر بلايين الدولارات ونخاطر بحياة حفظة السلام، فإننا لا نتوقع أقل من هذا.

لقد بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتجنب الطرفان التصريحات والأعمال الملهبة للمشاعر التي تقوض السلام والاستقرار وتنتهك القانون الدولي. وتدعو الولايات المتحدة، بصفة خاصة، حكومة السودان إلى الوقف الفوري للقصف الجوي. وندين القصف الذي حدث في ١٢ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر لوادي نهر كير، والذي تسبب في تشريد ١ ٠٠٠ شخص على الأقل.

وندعو مرة أخرى حكومة السودان إلى إنهاء اعتقال نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين ومضايقتهم والإفراج عن أولئك الذين زج بهم في السجون ظلما، بمن فيهم أولئك الذين سجنوا لممارسة حقوق أساسية كحرية الكلام وحرية التعبير وحرية الاجتماع.

وتبقى دارفور أولوية أولى بالنسبة للولايات المتحدة. ويتجسد هذا في تعيين السفير دان سميث مؤخرا في منصب كبير المستشارين لدينا المعني بدارفور. ولا نزال نشعر بقلق بالغ حيال العنف والاحتياجات الإنسانية في دارفور، وكذلك إزاء انعدام المساءلة. وفي الوقت نفسه، لا بد أن تضاعف جميع الدول جهودها لوقف تدفق الأسلحة على دارفور وتقوم بتنفيذ نظام جزاءات الأمم المتحدة بإخلاص.

وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة تماما بمستقبل مشرق لجميع سكان السودان. وكما أشار الرئيس أوباما في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر،

”ما سيحدث في السودان في الأيام المقبلة قد يقرر ما إذا كان شعب عاني حروبا كثيرة سيمضي قدما صوب السلام أو ينتكس إلى إراقة الدماء. وما سيحدث في السودان يهم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى برمتها ويهم العالم“.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.